

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون



الجلسة ٨٦٤٩

الثلاثاء ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ماتجيتالا/السيدة باندور (جنوب أفريقيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد كوزمين
	ألمانيا السيدة ساكسنغر
	إندونيسيا السيدة كريستاتي
	بلجيكا السيدة بولس
	بولندا السيدة زارفورسكا - فورغالا
	بيرو السيد صولاري
	الجمهورية الدومينيكية السيد تروبولس يابرا
	الصين السيدة يان بينغان
	غينيا الاستوائية السيدة ميلي كوليفا
	فرنسا السيدة مايول
	كوت ديفوار السيدة نيامكي
	الكويت السيدة الزومان
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد كلي
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد فريد

جدول الأعمال

المرأة والسلام والأمن

سعيًا للنجاح في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن: الانتقال من قطع الالتزامات إلى تحقيق الإنجازات في إطار التحضير للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1933948 (A)



تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2019/800)

رسالة مؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة (S/2019/801)

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): كما أعلن سابقاً، وبالنظر إلى القيود المالية التي تواجهها المنظمة حالياً، سنختتم جلسة عصر اليوم في تمام الساعة ١٨/٠٠. وبما أنه من المرجح أن يتبقى متكلمون على القائمة في ذلك الوقت، يسرني أن أبلغ مجلس الأمن أنه، إذا لزم الأمر، سوف تُستأنف هذه الجلسة في تاريخ وموعد يُعلن عنهما في شهر تشرين الثاني/نوفمبر تحت رئاسة المملكة المتحدة، ويؤمل أن يكون ذلك قريباً.

طلب ممثل المملكة المتحدة الكلمة.

السيد كلاي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): بالنظر إلى ارتفاع مستوى الاهتمام بالمشاركة في هذه المناقشة وأهمية احترام الطلبات المقدمة إلى المجلس بموجب المادتين ٣٧ و ٣٩، يسر المملكة المتحدة أن تكون قادرة على تحديد موعد لاختتام هذه الجلسة خلال فترة رئاستنا. وسنبغ أعضاء المجلس كافة وجميع أعضاء الجمعية العامة بالتفاصيل في الوقت المناسب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل المملكة المتحدة؛ إن ذلك موضع تقدير.

أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد على أربع دقائق لتمكين المجلس من أداء عمله بسرعة. ويُرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتكرم بتعميم النصوص المكتوبة والإدلاء بنسخة مختصرة عند التكلم في القاعة. وسيبدأ الضوء الأحمر في ميكروفون المتكلم في الوميض بعد مرور أربع دقائق. ويُرجى احترام ذلك.

أعطي الكلمة الآن لوزيرة خارجية غواتيمالا.

السيدة يوبل بولانكو (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): أولاً، أود أن أهنئ وزيرة خارجية جنوب أفريقيا على عقد هذه المناقشة الهامة وعلى المذكرة المفاهيمية التي أعدت لهذه الجلسة (S/2019/801، المرفق). لقد كان من دواعي شرفي الكبير أن

أزور بريتوريا في الأسبوع الماضي بمناسبة افتتاح سفارة غواتيمالا في ذلك البلد الجميل. وأشكر الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على بيانتهما الاستهلايين. وأود أيضاً أن أشكر المبعوثة الخاصة لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن وممثلي المجتمع المدني.

بوصفي ثاني امرأة تشغل منصب وزير الخارجية في تاريخ جمهورية غواتيمالا، يشرفني أن أحاطب أعضاء مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع. ومما لا شك فيه أن تعييني على رأس وزارة الخارجية الغواتيمالية يُظهر التزام بلدي المتزايد بشأن هذه المسألة.

على مر السنين، شهدنا أن المشاركة الكبيرة للمرأة تعزز بشكل قابل للقياس جهود الحماية وتُسرع الانتعاش الاقتصادي وتُعزز الجهود المبذولة لبناء السلام وتكفل استدامتها. وهذا هو السبب في أن المجلس يُقدم إسهاماً في كل عام للحد من أوجه الضعف لدى النساء والفتيات على أساس قراره ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وقراراته اللاحقة. ويبين ذلك مرة أخرى وبوضوح أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم من دون إشراك النساء والفتيات. وتهدف المناقشة القيمة المعقودة اليوم إلى كفالة التنفيذ الكامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

ومن المؤسف أن المرأة لا تزال تُهان في عصرنا هذا بمجرد كونها امرأة، وخاصة في وسائل الإعلام. وبوسع المرء أن يتفق أولاً يتفق مع بعض السياسات، ولكن من غير المقبول أن تظل المرأة عُرضة للانتقاد على أساس مظهرها الخارجي أو معتقداتها أو ثيابها أو شخصيتها. وأهيب بالأمم المتحدة أن تشدد بجدية وبقوة على الحقوق الإنسانية للمرأة بغية وضع حد لأي أعمال من هذا القبيل، والتي تحرض على العنف. ونشعر بالقلق لأننا ما زلنا نرى حتى في القرن الحادي والعشرين سياسة الازدواجية والكيل بمكيالين القائمة على عدم المساواة والظلم الاجتماعي، وهو أمر يرجع إلى حد كبير إلى التفسير الخاطئ لحرية الفكر.

من الاجتماعات والمنتديات التي حققت فيها شبكة هيئات الاتصال الوطنية المعنية بالمرأة والسلام والأمن نجاحاً كبيراً.

إن قيادة النساء ومشاركتهم في منع نشوب الصراعات وحلها أمر بالغ الأهمية. يجب على جميع البلدان اتخاذ خطوات لتعزيز تمثيل المرأة على جميع مستويات صنع القرار في مختلف المؤسسات والآليات ذات الصلة. لقد رأينا مباشرة أن التمييز ضد المرأة يمثل حجر عثرة أمام تنميتها. المساواة بين الجنسين حق أساسي وتعني توفير الفرص لكل من النساء والرجال من أجل ضمان الاستفادة من إمكاناتهم البشرية الكاملة والتنمية المستدامة الحقيقية.

يتحمل مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ولتحقيق هذه الغاية يجب أن ندرك أننا، وبصفتنا نساء، عناصر للتغيير. نحن ندرك أن التحدي المتمثل في الحفاظ على السلام يتطلب إقامة تحالفات استراتيجية بين الأمم المتحدة والحكومات والمجتمع المدني من أجل استكمال الجهود الرامية إلى تعزيز دور المرأة في عمليات صنع القرار. وقد أظهرت التجربة أن النساء العاملات في البعثات على أرض الواقع استطعن تغيير بيئتهن.

تقر دولة غواتيمالا بأن جميع البشر أحرار ومتساوون في الكرامة والحقوق. الرجال والنساء لديهم فرص ومسؤوليات متساوية. وفي هذا السياق، يولي وفد بلادي الأولوية لمشاركة المرأة الكاملة في العمليات التشاركية على جميع المستويات، مع مراعاة حقيقة أن المرأة تؤدي دوراً حيوياً في تعزيز العدالة والمصالحة وفي تقديم الدعم لعمليات نزع السلاح وإعادة الإدماج الاجتماعي.

في هذه الذكرى السنوية التاسعة عشرة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تؤكد غواتيمالا على ضرورة مضاعفة الجهود لمواصلة تحقيق نتائج ملموسة في تنفيذ الالتزامات الواردة في جدول الأعمال العالمي. وسيمكن ذلك الدول والأمم المتحدة من العمل معاً لضمان المشاركة الكاملة للمرأة في عمليات السلام.

وبعد مرور ٢٠ عاماً تقريباً على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، من المهم أن تجري كل دولة عضو في المنظمة تقييماً لإجراءاتنا بهدف مواصلة تنفيذ هذا القرار المهم. ويجب أن نستعرض ونحدد الثغرات المتبقية من أجل تعزيز واحترام الالتزامات التي تعهدنا بها على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

بعد التوقيع على اتفاقات السلام في غواتيمالا في عام ١٩٩٦، تعهد بلدي بسلسلة من الالتزامات تتعلق بالحقوق الأساسية للمرأة. وفي هذا السياق، قطعنا ٢٨ التزاماً ملموساً للنهوض بحقوق النساء اللاتي يشكلن ٥١,٥ في المائة من سكان بلدنا. وفي هذا الصدد، فإننا نعكف على تنفيذ آليات وبرامج وخطط للنهوض بالمرأة، بما في ذلك خطة عملنا للفترة ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٦، والتي تتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولدينا هيئات استشارية وتنسيقية والتي وضعت سياسات عامة للنهوض بتنمية المرأة الغواتيمالية وللترؤف ثقافة ديمقراطية، وذلك لتلبية مطالب المرأة وللوفاء بالالتزامات التي قطعها البلد باعتماده للصكوك الدولية وتصديقه عليها.

ويود وفد بلدي أن يؤكد مجدداً أن التنفيذ السليم للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يتطلب الاستعداد الثابت لجميع الهيئات ذات الصلة في الدول كافة. وقد أعدت غواتيمالا خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار، تُعرف باسم "PAN 1325"، والتي وضعت بمشاركة جميع المؤسسات الحكومية المعنية بحقوق المرأة. ونحن الآن في السنة الثانية من تنفيذ تلك الخطة. ويمكننا القول بارتياح إننا أسهمنا في تعزيز التشريعات الوطنية وآليات النهوض بالمرأة والمبادرات المؤسسية، مما ترتب عليه تغيير داخلي في مجال الإدارة العامة. ومن هذا المنطلق، أعد تقرير أولي عن التقدم المحرز خلال عام ٢٠١٨، وهو التقرير الذي يحدد النتائج الرئيسية التي أسفرت عنها أكثر من ٨٠ عملية تدريب بشأن قضايا المرأة. تقوم غواتيمالا حالياً بصياغة التقرير لعام ٢٠١٩، والذي سيصدر في عام ٢٠٢٠. على الصعيد الدولي، شاركنا في العديد

لقد اكتملت المرحلة الثانية من خطة عملنا الوطنية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وتم التصديق عليها، وتم إقرار قانون العنف العائلي مؤخراً في شهر آب/أغسطس. نحن على ثقة بأننا سنرى الالتزامات الأخرى وهي تثمر في الوقت المناسب.

تعزيزاً لالتزامنا بمبادئ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) قام فخامة السيد جورج وياه، رئيس جمهورية ليبيريا، في دعوته للنهوض بالمرأة في القيادة السياسية، بتأييد مشروع قانون لتعديل المادة ٨٠ من الدستور الليبري من أجل توفير مقاعد إضافية للتجمعات المهمشة، حتى تشمل النساء والأشخاص الذين يعانون من الإعاقة والشباب. ومن شأن ذلك أن يسمح بإضافة ١٥ مقعداً للنساء في مجلس الشيوخ بالإضافة إلى ٣٠ مقعداً حالياً، وذلك وفقاً للتقسيمات الفرعية السياسية، وستأهل العضوات في الأحزاب السياسية وحدها للتنافس على هذه المقاعد. ستكون هناك أربعة مقاعد متخصصة في مجلس النواب للأشخاص الذين يعانون من الإعاقة والشباب. وعلى الرغم من وجود عقبات، كما هو الحال مع كل شيء يأتي مع التغيير، فإننا لا نزال متفائلين بأن هذه الأهداف ستتحقق في ظل هذه الإدارة.

إن وضع أول خطة عمل وطنية لنا في عام ٢٠٠٩، في أعقاب الدور الرائع الذي قامت به النساء في استعادة السلام إلى بلدنا الذي مزقته الحرب، كان تسلسلاً منطقياً للحفاظ على الزخم في القيادة السياسية للمرأة. في حين أن هناك العديد من العوائق التي تحول دون التنفيذ الفعال للخطة الأولى، فإن حكومة ليبيريا، ومن خلال وزارة الشؤون الجنسانية والطفل والحماية الاجتماعية، وبالتعاون مع شركائنا في التنمية، ستعمل جاهدة لضمان أن المرحلة الثانية من الخطة، والتي تتم بالمحاذاة التامة مع إطار التنمية الوطنية الخاص بنا وخطة دعم الفقراء من أجل الرخاء والتنمية، سوف تطبق الآليات المناسبة لضمان عملية تنفيذ ناجحة.

إنني أحث المجلس على مواصلة بذل الجهود نحو خطة شاملة تتيح لنا تعزيز دورنا في الترويج للسلام.

نعتقد أن المنظمة يجب أن تعود إلى هدفها الأصلي، وهو الدفاع عن البشر وكرامتهم، لأن هذا يمثل جوهر الحقوق الأساسية. لقد أولت المنظمة في السنوات الأخيرة أهمية أقل لتلك القيم، حيث ركزت على قضايا أخرى لا تقسم مجتمعاتنا فحسب بل تستقطبها أيضاً. وقد شمل ذلك أيضاً محاولات لفرض مبادرات تتعارض مع الأطر التشريعية الخاصة بنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثلة ليبيريا.

السيدة سايدي - تار (ليبيريا) (تكلمت بالإنكليزية):

يقدم وفد بلادي تحية حارة من فخامة السيد جورج مانه وياه، رئيس جمهورية ليبيريا ورئيس الحركة النسائية، ونهنئكم سيدتي على توليكم الرئاسة.

أود في البداية أن أعرب عن ارتياحنا لاتخاذ القرار ٢٤٩٣ (٢٠١٩)، الذي شاركت ليبييا بفخر في تقديمه.

يكتسي عام ٢٠٢٠ أهمية لأنه يشدد التركيز على التقدم في جدول أعمال النهوض بالمرأة. إن الاحتفالات المتميزة بالذكرى السنوية العشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، والذكرى الخامسة والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين، والذكرى العاشرة للولاية المعنية بالعنف الجنسي في حالات الصراع، كلها تتيح فرصاً لإجراء تقييم واسع النطاق ومدى نجاحنا في الوفاء بالتزاماتنا نحو حماية وتعزيز حقوق المرأة والنهوض بها، وكذلك تتيح فرصة لوضع حلول عملية وقوية للتصدي للفجوات والتحديات.

في ٢٣ نيسان/أبريل انضمت ليبييا إلى دول أعضاء أخرى للإعلان عن عدد من الالتزامات المتعلقة بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن قبل حلول الذكرى السنوية العشرين، في عام ٢٠٢٠. وأنا فخورة بأن أعلن اليوم أننا وفيينا باثنين من الالتزامات الستة قبل الموعد المستهدف والمحدد في عام ٢٠٢٠.

مختلفة، وهي عدم كفاية الموارد المالية واللوجستية وبناء القدرات؛ ونقص المعدات والأجهزة اللازمة والدعم الشامل؛ وعدم كفاية الاستبقاء والتوظيف بسبب انخفاض الفوائد المالية والحوافز. يعتمد النجاح في تحقيق هذه الأهداف على التغلب على هذه العيوب.

في خضم هذه التحديات المتعددة، سمحوا لي أن أؤكد مجددًا أن حكومة ليبيريا لا تزال ملتزمة إلى حد كبير بتنفيذ الالتزامات الدولية بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، وترحب باتخاذ القرار ٢٤٩٣ (٢٠١٩) في إطار جدول الأعمال هذا خلال رئاسة جنوب أفريقيا.

نيابة عن فخامة الرئيس جورج وياه، تعرب حكومة ليبيريا وشعبها عن تقديرهما للأمم المتحدة وشركائنا في التنمية لدعمهم الثابت والمستمر لجهودنا في التنمية وفي ضمان المشاركة والإدماج الكاملين للنساء والفتيات في جدول أعمال السلام والأمن.

تتطلع ليبيريا إلى تعزيز الدعم لجدول أعمال المرأة والسلام والأمن من خلال الدعم الذي تقدمه بوصفها عضواً في فريق أصدقاء شبكة القيادات النسائية الأفريقية، وشبكة هيئات الاتصال الوطنية المعنية بالمرأة والسلام والأمن، وفريق أصدقاء المرأة والسلام والأمن هنا في الأمم المتحدة. وباعتبار أننا تلقينا التقدير بوصفنا أول بلد خارج من صراع يعتمد خطة عمل وطنية، نود أن نحث الدول الأعضاء التي لم تنظر بعد في الانضمام إلى المبادرة العالمية على التكرم بفعل ذلك

نود أن نؤكد أكثر على أنه عند معالجة قضايا السلام والأمن من المهم التعامل مع الجهات الفاعلة في مجال السلام والأمن والاستماع إليها مباشرة، بما في ذلك النساء اللاتي يرتدين الزي العسكري وفي أعمال بناء السلام، من مستوى القاعدة إلى أعلى.

يتمثل أحد الجوانب الهامة لجدول أعمال المرأة والسلام والأمن في دور المرأة في قطاع الأمن وفي حفظ السلام؛ ومع ذلك يولى القليل من الاهتمام لمساهمة المرأة في هذا القطاع على صعيد جدول أعمال السلام والأمن بأكمله. وفي جهودها لرفع هذه المنصة، وباعتبارها من البلدان المساهمة بقوات للأمم المتحدة، شرعت حكومتنا في مبادرات مختلفة لتوسيع نطاق وجود الضابطات في قطاع الأمن الليبيري. إن الأجهزة الأمنية في ليبيريا، بما في ذلك القوات المسلحة الليبيرية والشرطة الوطنية الليبيرية ودائرة الهجرة الليبيرية، تبذل جهوداً لزيادة حصة الجنندات وتحديد التدريبات والاستراتيجيات الفعالة لبناء القدرات اللازمة للضابطات حتى يتعاملن مع التحديات التي تعيق تقدمهن أو دخولهن في قطاع الأمن. وتبذل القوات المسلحة الليبيرية بوجه خاص قصارى جهدها لزيادة عدد الضابطات في بعثات حفظ السلام بحلول عام ٢٠٢٢، وذلك بهدف الوفاء بمطلب تحقيق المساواة بين الجنسين في عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة بنسبة ١٥ في المائة. لقد وصلنا في المرحلة الحالية إلى نسبة ٨ في المائة.

وقد ساهم التدريب الذي قدمته الأمم المتحدة والشركاء الآخرون بشكل كبير في بناء قدرات ضابطاتنا اللاتي يرتدين الزي العسكري. مع ذلك، ولكي نحقق الأهداف العامة لدور المرأة النشط في السلام والأمن، يجب أن يكون هناك تدريب أكثر تخصصاً للمرأة في قطاع الأمن على جميع المستويات. سيكون إنشاء قاعدة بيانات عن المرأة في صنع القرار أمراً أساسياً. وسيكون من المفيد تحديد الفجوات بين ضباط الأمن الذكور والإناث في صنع القرار بقطاع الأمن، وستكون ممارسة الرصد والتقييم المستدام مفيدة.

ولتحقيق هذه الغاية نبذل جهوداً حثيثة لتنفيذ هذه المبادرات. وكما هو الحال بالنسبة للعديد من مبادرات التنمية فإن تعزيز المشاركة الفعالة للمرأة في قطاع الأمن تشوبه عوامل

إليه في مجلس الأمن لم يُترجم تلقائياً إلى حقيقة على أرض الواقع. وقد حان الوقت بالفعل لتجديد عزمنا على كفالة أن يُحدث الالتزام الذي تعهدنا به فرقا حقيقيا في حياة الناس. وأود أن أبرز العناصر الثلاثة الهامة التي ينبغي تسليط الضوء عليها في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وهي المشاركة والحماية والمنع.

أولا، لا غنى عن زيادة مشاركة المرأة في كامل متواليات عمليات السلام. وينبغي أن تكون مشاركة المرأة كاملة وهادفة وعلى قدم المساواة. ويجب أن تكون المرأة ممثلة تمثيلا كافيا في جميع مراحل عمليات السلام. وتمشيا مع استراتيجية إدارة عمليات السلام للتكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين، ستواصل الحكومة الكورية بذل الجهود الرامية لكفالة زيادة مشاركة المرأة وتحقيق قدر أكبر من المساواة بين الجنسين في كل عملية من عمليات حفظ السلام. وقد تعهدت كوريا بزيادة حصة المرأة الحالية من مناصب ضباط ومرافقي حفظ السلام من ١٧ في المائة إلى ٢٥ في المائة بحلول عام ٢٠٢٨.

ثانيا، يجب ترجمة جهودنا في مجال الحماية إلى إجراءات فعالة ليشعر الضحايا والناجون في مناطق النزاع بأنهم يحظون بحماية فعالة على أرض الواقع. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن يكون النهج الذي يتمحور حول الضحايا والناجين في صميم جهود الحماية. وكما ورد في القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩)، فإن اتباع النهج الذي يتمحور حول الناجين بالغ الأهمية، لا لإيجاد حلول مستدامة للنزاعات فحسب، بل وأيضا للحيلولة دون تعرضهم لصدمات أخرى أو سقوطهم ضحايا مجددا. وهذا هو النهج الذي اتخذته كوريا في تقديم المساعدة المصممة خصيصا للناجين في بعض البلدان الآسيوية والأفريقية، من خلال صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، في إطار مبادرة إجراءات المرأة والسلام التي أطلقتها العام الماضي. وتتعهد كوريا بتقديم ٨ ملايين دولار بحلول العام المقبل لتقديم مزيد من الدعم لتلك المشاريع.

بالإضافة إلى ذلك، من الأهمية بمكان ضمان الانتقال إلى عمل هادف ومتعمد وإلى تنفيذ خطة عملنا الوطنية.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد أنه إلى أن تصبح النساء جزءاً مهماً من مبادرات السلام، سواء صنع السلام أو بناء السلام، فإن عملياته لن تكون كاملة أو دائمة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد لي تايهو (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن خالص تقديري لكم، سيدتي الرئيسة، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة. وأعرب أيضا عن تقديري للرسالة القوية التي بعث بها الأمين العام في تقريره الأخير (S/2019/800) بشأن الأهمية البالغة للتنفيذ الكامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وأرحب أيضا باعتماد القرار ٢٤٩٣ (٢٠١٩) بالإجماع اليوم، وآمل أن يعزز تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

لقد تم قطع عدد من الخطوات الكبيرة منذ اعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). فمن بين أمور أخرى، أُرسيت الصلة بين العنف الجنسي ومسألتي السلام والأمن بوضوح. وعُزز الإطار المعياري من خلال القرارات التسعة التي اتخذت متتابعة له، بما في ذلك القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، الذي أنشأ ولاية الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. ومع ذلك، وعلى الرغم من الجهود الدولية المضنية والإنجازات الرئيسية التي تحققت لاحقا على مدى السنوات الـ ١٩ الماضية في التصدي لآفة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات وتعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام، لم يرق تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على الصعيد العالمي إلى مستوى تطلعاتنا تماما.

فحتى الآن، اعتمد ٨٣ بلدا خطط عمل وطنية لتنفيذ القرار، مما يمثل ٤٢ في المائة فقط من مجموع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ويبين هذا العدد جليا أن الالتزام الذي تم التوصل

المتعة في أثناء الحرب العالمية الثانية، ومساعدتهن في استعادة شرفهن وكرامتهن. ولذلك، من الأهمية بمكان تحويل تجاربهم المؤلمة إلى دروس في التاريخ وضمان عدم تكرار المأساة ذاتها في أماكن أخرى من العالم، من خلال التنفيذ الكامل للقرار.

ونحن نقف على أعتاب الذكرى السنوية العشرين لاعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تأمل جمهورية كوريا أن تترسخ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بوصفها تحديا عالميا يجب على جميع الدول الأعضاء الاستجابة له وأن تُترجم جميع الالتزامات المتعهد بها على مدى السنوات الـ ٢٠ الماضية إلى إجراءات ملموسة بحلول عام ٢٠٢٠. وأود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيسة، أن بلدي مستعد للعمل مع المجتمع الدولي من أجل تحقيق تلك الغاية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطيت الكلمة الآن لممثلة جورجيا.

السيدة أغلادزة (جورجيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيسة، على عقد جلسة اليوم.

وتؤيد جورجيا البيان الذي سيدي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وبينما نستعد للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن في العام القادم، وفي ضوء بطء التقدم المحرز في تنفيذه، من الملح تسريع وتيرة الجهود التي نبذلها لكفالة زيادة مشاركة المرأة في مفاوضات السلام وفي عملية صنع القرار. ولا تزال جورجيا تعلق أهمية كبيرة على تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وتتسق خطة عملنا الوطنية الثالثة لتنفيذ هذه الخطة، التي تغطي الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٠، مع خطة عملنا الوطنية لحماية حقوق الإنسان، استنادا إلى نهج تتبعه الحكومة بأكملها لإدماج المنظورات الجنسانية في قطاع الأمن، مع

ثالثا، ينبغي أن تكون جهود المنع هي الأولوية الأولى في سبيل الحفاظ على السلام والأمن. وبينما نتكلم عن جهود المنع في سياق الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، أود أن أشدد على أهمية اتباع نهج طويل المدى وتعزيز فهم أعمق للأسباب الجذرية للنزاع فضلا عن بذل مزيد من الجهود المتضامنة من أجل بناء قدرات البلدان المتضررة. وفي ذلك الصدد، يكتسي إدكاء الوعي العام بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتعزيزه أهمية بالغة. وتذكي الحكومة الكورية الوعي العام بخطة العمل الوطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، على شبكة الإنترنت وخارجها. وتضع كوريا أيضا برامج تعليمية للمدارس الابتدائية والثانوية في محاولة منها لكفالة التعلم المتعدد التخصصات بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في كافة نواحي النظام التعليمي. وأرى أن على المجتمع الدولي أن يبذل مزيدا من الجهود من أجل توفير الدعم اللازم لوضع خطط العمل الوطنية للبلدان التي تحتاج ذلك، مع إيلاء الاعتبار الواجب للحاجة إلى زيادة الوعي العام بالخطة في السياق المحلي.

وأخيرا، أود، إذا سمحتم لي، أن أضيف نقطة أخرى إلى العناصر الثلاثة التي ذكرتها وهي المثابرة. فيجب أن نتحلى بالمثابرة عند وضع المرأة والسلام والأمن في صميم جدول الأعمال العالمي. وينبغي أن نواصل إظهار الإرادة السياسية القوية والالتزام الكامل بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي تموز/يوليه الماضي، استضافت كوريا مؤتمرا دوليا بشأن مبادرة إجراءات المرأة والسلام، وهو الأول من نوعه في آسيا. وكجزء من الجهود المستمرة للمساعدة في تعزيز المساعي الجماعية للمجتمع الدولي نحو تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، تعترم حكومة بلدي مواصلة استضافة ذلك المؤتمر بشكل سنوي.

وبالنسبة لكوريا، فإن للتنفيذ الناجح للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) معنى خاصا جدا. وتسعى كوريا إلى دعم من يسمون بـ "نساء المتعة"، النساء اللاتي جرى استغلالهن في أغراض

يمنع حكومتي من تشاطر إطار حماية حقوق الإنسان مع النساء اللائي يقين على الجانب الآخر من الأسوار المقامة بطريقة غير شرعية. ومما يبعث على القلق أن ما يسمى بعملية رسم الحدود الأخيرة وإغلاق خط الاحتلال في منطقة تسخينفالي يتسبب في عزل المنطقة المحتلة بالكامل ويهددان بخلق أزمة إنسانية، لا سيما في مقاطعة أخالغوري. فبالأمس وقع حادث ميمت آخر عندما توفيت مارغو مارتياشفيلي البالغة من العمر ٧٠ عاماً وهي من سكان منطقة أخالغوري، وكانت بحاجة إلى مساعدة طبية عاجلة نتيجة لرفض النظام المحتل فتح ما يسمى بنقطة العبور مؤقتاً من أجل إيصالها إلى أقرب مستشفى، فتوفيت في تسخينفالي.

وفي الوقت نفسه لا تزال النساء اللائي يعشن في المناطق المحتلة بجورجيا وكذلك في المناطق المجاورة لخط الاحتلال يعانين من انتهاكات جسيمة منتظمة لحقوقهن وحريةهن الأساسية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، حرية التنقل واحتجاز افراد جهاز الأمن الاتحادي الروسي لمن بشكل غير قانوني.

في الختام إسمحوا لي أن أؤكد من جديد التزام جورجيا بالمضي قدماً بتنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن على المستوى الوطني والإسهام في تنفيذها على الصعيد العالمي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد بيشو (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر جنوب أفريقيا على عقد هذه الجلسة مع التركيز على تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن في إطار الاحتفال بالذكرى العشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في العام المقبل. وترحب اليابان باتخاذ القرار الجديد ٢٤٩٣ (٢٠١٩) الذي شاركنا في تقديمه.

تولي اليابان، تحت قيادة رئيس الوزراء آبي، أهمية كبيرة لتعزيز خطة المرأة والسلام والأمن بوصفها تشكل إحدى الركائز

استخدام منظور المساواة بين الجنسين في مفاوضات السلام وحماية حقوق النساء والفتيات وتعزيز مشاركتهن الهادفة في منع نشوب النزاعات وحلها.

وتنسق اللجنة المشتركة بين الوكالات بشأن المساواة بين الجنسين والعنف ضد المرأة والعنف المنزلي المناقشات فيما بين الوكالات الحكومية فضلاً عن منظمات المجتمع المدني لكفالة التنفيذ الفعال للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على الصعيدين الوطني ودون الوطني. وللمرة الأولى، أدخلت وزارة الدفاع مفهوم التحرش الجنسي والعقوبات للحجاة في القواعد التأديبية لنظام الدفاع. وعلاوة على ذلك، اتخذت الوزارة مجموعة من الإجراءات التفصيلية بشأن الشكاوى المتعلقة بالتميز والتمييز الجنسي والتحرش والاعتداء الجنسيين.

وتولي جورجيا أهمية خاصة لدور المرأة وتوظيف إمكاناتها في عمليات السلام ومواصلة تيسير زيادة مشاركتها في عمليات بناء الثقة والمصالحة. ونؤيد مشاركة المنظمات غير الحكومية للنساء المتضررات من النزاع في أنشطة الدبلوماسية العامة والحوار. هناك برامج وخدمات حكومية للضحايا وتجري مشاورات منتظمة مع النساء اللائي يعشن على طول خط الاحتلال ومع أسرهن بشأن الأمن البشري والعنف العائلي والعنف ضد المرأة والعنف الجنسي. وعلاوة على ذلك، وبدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة في جورجيا، تعقد الحكومة اجتماعات منتظمة لتبادل المعلومات بشأن مناقشات جنيف الدولية وآليات منع الحوادث والاستجابة لها في صفوف المجتمع المدني، بمن في ذلك النشطاء في مجال حقوق المرأة والمشدون داخلياً والنساء المتضررات من النزاع. وأود أن أذكر أيضاً بأن الحكومة قدمت في شهر نيسان/أبريل قائمة بالالتزامات المحددة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن التي يتعين تنفيذها قبل شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠.

ورغم الجهود التي نبذلها لتمكين النساء المتضررات من النزاع فإن الاحتلال الروسي لمنطقتي أبخازيا وتسخينفالي الجورجيتين

وابتداء من شهر كانون الثاني/يناير المقبل، ستدعم اليابان مشروع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في سريلانكا في إطار مبادرة شراكة المرأة والسلام والأمن لمجموعة السبعة. وسيشمل المشروع دعم تمكين المرأة ومشاركتها في عمليات المصالحة الوطنية.

وفيما يتعلق بمسألة نساء المتعة التي ذكرها ممثل جمهورية كوريا، ظلت اليابان تتعامل مع هذه المسألة لفترة طويلة من الزمن بما في ذلك من خلال اتفاق كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ بين اليابان وجمهورية كوريا.

وفي الختام تعد خطة المرأة والسلام والأمن من أهم القضايا التي نوقشت في مجلس الأمن. وأعتقد أن الالتزامات القوية من جانب لدول الأعضاء والإجراءات الملموسة ستدفع إلى الأمام خطة المرأة والسلام والأمن خلال الذكرى العشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في العام المقبل وما بعده.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة

سويسرا.

السيدة شنيرغر (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): إن اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) منذ ١٩ عاما دل على أننا لا نستطيع تحقيق السلام المستدام بدون المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة على جميع مستويات صنع القرار. وقد أدت الجهود الجماعية إلى تحقيق التقدم في خطة المرأة والسلام والأمن منذ ذلك الحين. ومع ذلك فقد سمعنا، ليس اليوم فحسب، أن المتطلبات الكثيرة المنصوص عليها في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات الثمانية اللاحقة لم تنفذ بعد. إن سويسرا ملتزمة التزاما قويا بالتنفيذ الكامل لهذا الإطار المعياري لا سيما فيما يتعلق بالأولويات الثلاث التالية.

أولاً، قامت سويسرا، بوصفها أحد أوائل البلدان التي لديها خطة عمل وطنية، باعتماد نسختها الرابعة العام الماضي. وخطة العمل أداة رئيسية لرصد التقدم المحرز. ونحن ملتزمون بإطلاع

الأساسية الثلاث لجهودها الرامية إلى إنشاء مجتمع تتألق فيه النساء. لقد كان القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) قراراً تاريخياً لا يعتبر النساء ضحايا مستسلمات وضعيفات، بل يعترف بهن كمشاركات نشيطات ومساهمات في منع نشوب النزاعات وحلها وفي عمليات السلام.

وأود اليوم أن أؤكد من جديد التزام اليابان بتعزيز تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن بالاستناد إلى نتائج جهودنا القائمة على القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة له.

وتدعم اليابان بقوة الصندوق الدولي للناجيات من العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، الذي سيتم تدشينه غدا خلال الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لإنشاء الولاية بشأن العنف الجنسي في النزاعات. وترغب اليابان في أن تكون مساهما استباقياً وعضواً في مجلس إدارة الصندوق. ونقوم حالياً بوضع الترتيبات اللازمة لتقديم مساهمة مالية مناسبة للصندوق.

والعنف الجنسي في النزاعات عقبة كبيرة أمام الحفاظ على السلام. ويقدم فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع مساعدة حاسمة للحكومات المعنية لا سيما في مجالات التحقيق الجنائي والملاحقة القضائية والإصلاح التشريعي وبناء قدرات السلطات القضائية والأمنية. وستواصل اليابان كمانح رئيسي دعم جهود فريق الخبراء.

والمساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة ضروريان لتعزيز المشاركة الفعالة للمرأة في مجالي السلام والأمن. ومن هذا المنطلق دعمت اليابان النساء المتضررات من النزاع في مناطق الشرق الأوسط وأفريقيا من خلال الخدمات المتعلقة بالعنف الجنساني والتدريب المهني، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ووكالات الأمم المتحدة الأخرى.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل لاتفيا.

السيد بيلدغوفيتش (لاتفيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإشادة برئاسة جنوب أفريقيا لمجلس الأمن على عقدها هذه المناقشة. وكذلك أود أن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش ومقدمي الإحاطات الآخرين على ملاحظاتهم ومساهماتهم القيمة في مناقشة اليوم.

تؤيد لاتفيا البيان الذي سيدي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

إن تمكين المرأة ومشاركتها الشاملة، فضلا عن المساواة بين الجنسين عموما، ليست نزوة من نزوات قرننا بل هي لبنات لبناء عالم أكثر سلما وأمنا واستدامة. وتترتب على المساواة بين الجنسين آثار إيجابية تفيد أطفالنا وأسرتنا ومجتمعاتنا بأكملها وتقربنا من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتكتسي قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أهمية لإدماج المنظور الجنساني في السياق الأمني الواسع، وبالتالي تمثل خطوة هامة نحو منع نشوب النزاعات وحلها وتحقيق السلام المستدام. ومن ثم، فإننا بحاجة إلى بذل أقصى الجهود للحد من التفاوت بين النساء المتضررات من النزاعات والدور الممنوح للمرأة في منع نشوب النزاعات وحلها. وكثيرا ما تغفل عن حقيقة أن مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها أثر مفيد على نتائج العملية. وفي نفس الوقت، يجب إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات في حالات ما بعد النزاع، بما في ذلك الأمن المادي والحصول على الرعاية الصحية الكافية. وينطبق الشيء نفسه على القضاء على جميع أشكال العنف والانتهاك الجنسين في حالات النزاع. وذلك يجب أن يظل على رأس جدول أعمالنا.

وإذ نقرب من الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تعيد لاتفيا تأكيد دعمها القوي للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، مدركة أنه لا ينبغي الاستهانة

الدول الأخرى على دروسنا المستفادة. ولذلك فإننا نسعد تشاد على وضع أول خطة عمل وطنية لها. وفي هذا الصدد ترحب سويسرا بإصدار الاتحاد الأفريقي تقريره الأول عن تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن في أفريقيا هذا الشهر.

ثانيا، كما ورد في خطة عملنا الوطنية فإن للمرأة دورا رئيسيا في منع نشوب النزاعات. وفي وقت سابق من هذا الشهر، قدمت ثلاث ممثلات للمجتمع المدني إحاطة إلى المجلس خلال مناقشته بشأن السلام والأمن في أفريقيا (انظر S/PV.8633) وشددن على الدور الإيجابي الذي يمكن أن تؤديه المرأة في هذا الصدد. وكذلك أعدت المنظمات غير الحكومية السويسرية دراسة توضح كيف يمكن لخطة المرأة والسلام والأمن تعزيز الوقاية، بما في ذلك الوقاية من التطرف المصحوب بالعنف. ويجب على مجلس الأمن أن يبنى على تلك الجهود وأن يكفل تضمين قراراته ذات الصلة، بما في ذلك ولايات البعثات، أحكاما تنص على مشاركة المرأة مشاركة هادفة في تحقيق السلام والأمن والقيام بأنشطة وإنشاء آليات لمنع نشوب النزاعات.

ثالثا، يتطلب التنفيذ الكامل لخطة المرأة والسلام والأمن أن يسهم في هذا الجهد المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها، عبر أركانها الثلاثة. إننا نشي على الدور الهام والاستشاري الذي تقوم به لجنة بناء السلام في هذا العمل وغيره من المسائل ونؤيده. لقد نشطت سويسرا على سبيل المثال في زيادة الوعي بالدور الذي يمكن أن تؤديه اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في هذا التنفيذ. وللمجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، ولا سيما النساء، دور حاسم في تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن. وندعو جميع الدول إلى احترام التزاماتها الدولية لتحقيق هذه الغاية. ويجب علينا جميعا تكثيف جهودنا والوفاء بالتزاماتنا. وتتطلع سويسرا إلى الإسهام في تحقيق هذا الهدف من خلال رئاسة شبكة منسقي شؤون المرأة والسلام والأمن في عام ٢٠٢١، إلى جانب جنوب أفريقيا.

وذلك ما يجب علينا أن نسعى جاهدين إلى تحقيقه حتى يكون غدنا أفضل من يومنا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لممثلة أيرلندا.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر جنوب أفريقيا على عقد هذه المناقشة وعلى دعم القرار العاشر بشأن المرأة والسلام والأمن (القرار ٢٤٩٣ (٢٠١٩)) إلى أن تم اعتماده. وقد شاركت أيرلندا في تقديم مشروع القرار. وبالطبع، كنا جميعا نأمل في المزيد. وهو قد لا يكون مثاليا - فأشياء قليلة مثالية في واقع المرأة والسلام والأمن. ونحن ندعمكم، السيدة الرئيسة، حتى تتمكن من بناء مستقبل أفضل معا.

وتؤيد أيرلندا البيانين اللذين سيُدلى بهما بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والنيابة عن مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن، على التوالي.

ويجدونا أمل صادق، بوصفنا عضوا نشطا في لجنة بناء السلام، في أن نرى رئيس لجنة بناء السلام يقدم إحاطة إلى المجلس بشأن هذا الموضوع في المستقبل.

أشار العديد من المتكلمين اليوم إلى الذكرى السنوية العشرين المقبلة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي رأبي، ينبغي أن يكون تلك مناسبة لإجراء تقييم واضح لما تم تحقيقه بدلا من أن تكون سببا للاحتفال. وترحب أيرلندا بالتقرير الواقعي للأمين العام (S/2019/800) الذي يبين تزايد الهجمات ضد المدافعات عن حقوق الإنسان والعاملات في مجال بناء السلام والاستمرار غير المقبول لاستبعاد المرأة من عمليات السلام والعمليات السياسية. وأعلم أنني لست وحدي في القاعة في الشعور بالإحباط المتزايد إزاء بطء وتيرة التغيير. وبصراحة، إنني أشعر بالعار كذلك إزاء تزايد عدد التهديدات التي يتعرض لها التقدم الحرز بالفعل. والواقع هو أن أولئك الذين يشنون الحروب - وهم ليسوا من

بالصلة الوثيقة بين الأمن العالمي والمشاركة المتساوية للمرأة. ونشيد بالأمين العام على التزامه القوي بجعل المشاركة المجدية للمرأة في صدارة جدول أعمال الأمم المتحدة. وقد وضعنا المساواة بين الجنسين في صدارة جدول أعمالنا، ونحن بصدد وضع اللمسات الأخيرة على خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن. وبوصفنا دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي، فإننا نسهم في تنفيذ الخطة من خلال سياسات الاتحاد الأوروبي الداخلية والخارجية. وقد تم بالفعل دمج الكثير من المبادئ التوجيهية في نظامنا الوطني. ومن بين الأمثلة الأخرى على تحسين المساواة بين الجنسين الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي أسفرت عن انتخاب أكبر عدد من النساء على الإطلاق لعضوية برلمان لاتفيا - ٣١ في المائة، وهي نسبة تزيد قليلا أيضا عن المتوسط في الاتحاد الأوروبي. وعلاوة على ذلك، فإن ١٦ في المائة من الجنود في قوات لاتفيا المسلحة و ٣٠ في المائة من قوة شرطتنا من النساء. ونعتر بأن لاتفيا تضم أعلى نسبة باحثات في أوروبا - بنسبة ٥٢ في المائة.

وعلى نطاق أوسع، يسر لاتفيا أن تشير إلى اعتماد خطة عمل قوية بشأن المسائل الجنسانية والعنف الجنساني تحت رئاستها مؤخرا لمعاهدة تجارة الأسلحة. ويمكن اعتبار الخطة أول اتفاق حكومي دولي يهدف إلى تحسين المشاركة المجدية للمرأة في محافل نزع السلاح، فضلا عن تحديد الخطوات العملية التي ستتخذها الدول الأطراف لتنفيذ أحكام معاهدة تجارة الأسلحة فيما يتعلق بإجراء عمليات تقييم للمخاطر استنادا إلى معايير العنف الجنساني. وندعو جميع الدول الأطراف في المعاهدة إلى الالتزام بقوة بخطة العمل تلك. وندرك في نفس الوقت أن المساواة بين الجنسين لا تعني مجرد تعداد النساء اللائي يشغلن مواقع في السلطة. فمن المهم للغاية أن تتجاوز المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة الأعداد وأن تكفل الإصغاء إلى آراء النساء والفتيات وأخذها في الحسبان في عمليات صنع القرار.

الجذرية للنزاع وساعدت على تصور رؤية إيجابية لمستقبل أيرلندا الشمالية.

وتعي أيرلندا جيدا، بحكم خبرتها المستمرة منذ أكثر من ٦٠ عاما دون انقطاع في مجال حفظ السلام، مدى أهمية إدراج المنظور الجنساني لتمكين المرأة في عمليات حفظ السلام. وتناصر أيرلندا القضايا الجنسانية في إطار ”مبادرة العمل من أجل حفظ السلام“ التي أطلقتها الأمين العام ونحن نؤيد أهداف الأمين العام. ونعتر بصفة خاصة بأن المرأة ذات الرتبة الأعلى في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أيرلندية الجنسية، وهي العميد مورين أوبراين، قائدة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في مرتفعات الجولان بالنيابة. وتنبع ذات النهج في عملنا بشأن نزع السلاح والعمل الإنساني، الذي نعتبر المشاركة المتساوية للمرأة فيه أمرا أساسيا.

لقد كان الأمين العام محقا اليوم في إثارة مسألة التمويل. وكما يعلم المجلس، فإن مناقشة اليوم هي إحدى أكثر المناقشات اكتظاظا بالمشاركين في كل عام. فنحن جميعا حريصين على التكلم، ولكن ماذا لو كنا حريصين بنفس القدر على أن نستثمر في المرأة؟ إن من الضروري أن تواصل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة زيادة دعمها للمساواة بين الجنسين والمنظمات النسائية. وقد أكملت أيرلندا، في وقت سابق من هذا العام، عامين في رئاسة لجنة وضع المرأة، ولذلك فإننا نعلم تماما تحديات وتعقيدات هذه المناقشة وطابعها الملح. وتلتزم أيرلندا، بوصفها بلدا يتطلع إلى عضوية مجلس الأمن، بالدفاع ورفع صوتنا وإيجاد الموارد لتجاوز الخطابة إلى التعامل مع الواقع. وثمة جملة قصيرة من ثلاث كلمات في تقرير الأمين العام ينبغي حقا أن ترشدنا على مدى الأشهر الـ ١٢ المقبلة، وهي أن التنفيذ يظل بالغ الأهمية - أو كما يحلو للسيدة فومزيلي ملامبو - نغوكا، المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، قوله ”العمل، العمل، العمل“.

النساء في الأساس - يواصلون تحديد معايير السلام في غياب النساء. ولنكن واضحين: إن تلك طريقة غير فعالة أساسا لبناء السلام، فضلا عن أنها تتسبب في تعزيز التفاوت. وقد رأينا أدلة على أن السلام يكون أكثر دواما عندما تكون المرأة قد شاركت في التفاوض عليه. فأى جزء من ذلك الواقع لا نفهمه بعد؟ ببساطة، يتعين أن تكون مسائل المرأة والسلام والأمن جزءا من جميع أعمالنا لبناء السلام، الأمر الذي يشمل في هذه القاعة أي تجديد للولايات وأي مناقشة جغرافية وموضوعية وأي مشاورات محلية وأي تحليل ميداني. ونحن ببساطة لا نملك ترف أن تقتصر مناقشة هذه المسألة على مناقشة مفتوحة واحدة في شهر تشرين الأول/أكتوبر من كل عام. فمن الواضح أن تلك الصيغة ليست مجدية حتى الآن.

إن أيرلندا لا تنظر إلى جدول أعمال الحفاظ على السلام والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن باعتبارهما منفصلين ولكن بوصفهما نفس العملية. ومن خلال استعراض هيكل بناء السلام في العام المقبل، سنعمل لضمان الاعتراف الكامل بذلك التآزر. وتكمن المساواة بين الجنسين في صميم سياسات بلدي المتعلقة بالشؤون الخارجية والتعاون الإنمائي. وقد أطلقنا خطتنا الوطنية الثالثة بشأن المرأة والسلام والأمن في وقت سابق من هذا العام. ونحن نُقرن تعاوننا الخارجي بعملنا الداخلي، الذي يركز على النساء المهاجرات المتضررات من النزاع المقيمت في أيرلندا والمتضررات من النزاع المقيمت في أيرلندا الشمالية.

وتؤمن أيرلندا بالمشاركة المحدية للمرأة في بناء السلام لأننا عايشناها. فقد مرت أكثر من ٢٠ سنة منذ أن شارك تحالف نساء أيرلندا الشمالية في اتفاق الجمعة الحزينة. غير أن ذلك الاتفاق لا يزال يمثل حتى اليوم أحد الأمثلة القليلة التي شاركت فيها المرأة بصورة مباشرة في عملية سلام. وكانت العناصر التي أضافتها المرأة إلى اتفاق الجمعة الحزينة حاسمة في الحفاظ على السلام على مدى العقدين اللذين أعقباه لأنها تناولت الأسباب

المراعية للاعتبارات الجنسانية لحماية المدنيين وتقديم المساعدة الإنسانية أهمية بالغة بغية تقديم أفضل مساعدة ممكنة للنساء والفتيات المتضررات من النزاع.

وفيما يتعلق بزيادة جهودنا الرامية إلى تعزيز نشر الأفراد من النساء، فإننا نعمل على إنجاز مشاريع تدعم، على سبيل المثال، تحقيق توازن أفضل بين العمل والحياة الشخصية وإتاحة أنواع العمالة غير التقليدية للمرأة، مما يسهم على نحو غير مباشر في توظيف نسبة مئوية أعلى من الجنديات لأغراض النشر. ويمكن لأفرادنا من الإناث المشاركة في بعثات الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي في ظل نفس الشروط التي يخضع لها الجنود من الذكور.

ونشعر، بطبيعة الحال، بالجزع إزاء استمرار العنف الجنسي والجنساني النزاع المتصل بالنزاع بصورة منهجية وواسعة النطاق، مما يمكن أن يشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وحتى الإبادة الجماعية. ويجب ضمان المساءلة وفقا لذلك. فضحايا العنف الجنسي لا يحتجن إلى الرعاية الطبية الفورية فحسب بل أيضا للدعم النفسي الشامل والخدمات القائمة على حقوق الإنسان والخدمات المراعية للاعتبارات الجنسانية.

ونناشد المجتمع الدولي أن يعالج على نحو أفضل احتياجات النساء والفتيات المنتميات إلى الأقليات الدينية والعرقية اللواتي تعرضن للاضطهاد والتشرد من جراء النزاع أو الإرهاب. ومن أجل النجاح في تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن، ينبغي اتخاذ مسبقا في وقت السلم، من ناحية عن طريق معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والحيلولة دون العسكرة وانتشار الأسلحة، ومن ناحية أخرى، من خلال حماية وتعزيز حقوق الإنسان لجميع النساء والفتيات.

وما من سلام عدا السلام الشامل يمكن أن يكون مستداما. ومجدونا الأمل أن نرى زيادة الاهتمام باحتياجات المرأة ومشاركتها بصورة مجدية في التخطيط لأنشطة نزع السلاح

الرئيسية (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد على أربع دقائق بغية تمكين المجلس من الاضطلاع بأعماله على وجه السرعة. ويُرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتكرم بتعميم نصوصها مكتوبة والإدلاء بنسخة مختصرة عند التكلم في القاعة.

أعطي الكلمة الآن لممثلة هنغاريا.

السيدة بوغياي (هنغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): من الرائع أن نراك، صاحبة المقام الوزيرة، هنا في مجلس الأمن. بادىء ذي بدء، أود أن أشكر رئاسة جنوب أفريقيا على عقد هذه المناقشة المفتوحة البالغة الأهمية. كما أشكر جميع مقدمات الإحاطات على عروضهن الثاقبة هذا الصباح.

وتؤيد هنغاريا البيانات التي سيُدلى بها باسم الاتحاد الأوروبي ومجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن وشبكة القيادات النسائية الأفريقية.

إن هنغاريا ملتزمة بتنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن. أود أن أبلغ المجلس بأننا بصدد صياغة خطة العمل الوطنية لدينا بشأن المرأة والسلام والأمن، التي نسعى إلى اعتمادها قبل الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ومن أجل تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن على الصعيد الوطني، أدمجت قوات الدفاع الهنغارية التدريب والتثقيف بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والتوعية بالمسائل الجنسانية والاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات في الدورات التدريبية الوطنية السابقة للانتشار والدورات الدولية، مثل الدورة التدريبية الدولية للمراقبين العسكريين. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نقوم بدورات تدريبية مكثفة تتعلق بخطة المرأة والسلام والأمن لفائدة ضباط الصف والضباط الآخرين. فتعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمليات السلام والعمليات العسكرية يزيد الكفاءة التشغيلية. وعلاوة على ذلك، فإن لزيادة مشاركة المرأة في بعثات حفظ السلام، فضلا عن تنفيذ الاستراتيجيات

على التنمية وحقوق الإنسان للجميع، بمن في ذلك النساء. وتمكين المرأة والفتاة والمساواة بين الجنسين عنصران أساسيان لمنع نشوب النزاعات وصون السلم والأمن الدوليين.

وعلى الصعيد الوطني، اعتمدت تايلند التدابير والمبادئ التوجيهية الوطنية لديها بشأن المرأة والسلام والأمن للفترة ٢٠١٦ إلى ٢٠٢١، وهي بصدد تنفيذها. وهذه التدابير أيضا بمثابة خطة عمل تتسم بتوقعات داخلية وخارجية وتتطلع إلى تعزيز دور المرأة في معالجة النزاعات والاضطرابات السياسية والاجتماعية في العالم.

وعلى الصعيد الدولي، ما انفكت تايلند تؤيد بحماس مشاركة المرأة في بعثات حفظ السلام. فسبعة من بين حفظة السلام التايلنديين الـ ٢٧ الذين يعملون في بعثات حفظ السلام الثلاث التي نساهم فيها نساء، مما يمثل ٢٠ في المائة من العدد الإجمالي لحفظة السلام التايلنديين. وحفظة السلام من النساء التايلنديات كذلك في طليعة مشاركة المجتمعات المحلية من أجل تعزيز التنمية المستدامة أثناء فترة خدمتهن في بعثات حفظ السلام.

وإذ نستعد للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين في العام القادم، وفي إطار جهودنا لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، فإن تايلند تلتزم بمواصلة القيام بدورها في الداخل والخارج بغية النهوض على نحو حقيقي بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع السياقات، بما في ذلك في صون السلم والأمن الدوليين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكرك شكرا جزيلًا، سيدتي الرئيسة، على ترؤسك شخصيًا لهذه المناقشة المفتوحة.

والتسريح وإعادة الإدماج وتنفيذها. ونضطلع بدور حيوي في منع نشوب النزاعات العنيفة. وإذ نتطلع إلى الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فإننا نؤكد من جديد التزامنا وندعو إلى تعزيز التعاون من أجل التنفيذ الكامل لخطة المرأة والسلام والأمن.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد سرفيهوك (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): ترحب تايلند بهذه المناقشة المفتوحة المتسمة بتركيزها وحسن توقيتها، والتي تتناول الإنجازات والتحديات في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وقراراته اللاحقة في إطار التحضير للاحتفال في العام القادم بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذها. لقد أشارت الدراسة العالمية لعام ٢٠١٥ التي أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) إلى استمرار وجود فجوة كبيرة بين طموح التزاماتنا بالقرارات السياسية والدعم السياسي والمالي الفعلي. ونعتقد اعتقادًا راسخًا أنه يمكننا بل يجب علينا تضيق هذه الفجوة من خلال تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة المرأة والسلام والأمن بطريقة شاملة.

ولاتخاذ إجراءات مجدية بشأن خطة المرأة والسلام والأمن، يجب علينا أن نقر بالطابع المترابط والمتشابك والمتعاقد لجميع عناصر المساواة بين الجنسين في أهداف التنمية المستدامة. ومن الضروري أن نتناول، ضمن أشياء أخرى، القوانين التمييزية والعقبات المؤسسية والسلوكية والقوالب النمطية الجنسانية التي لا تزال تعيق تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وخطة عام ٢٠٣٠. وتسلم تايلند بأن الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، بشأن المساواة بين الجنسين والهدف ١٦ المتعلق بالسلام والعدالة والمؤسسات القوية يرتبطان ارتباطًا وثيقًا ولا بد من تنفيذهما من أجل النهوض بخطة المرأة والسلام والأمن. ولا يمكن للمجتمع أن يحقق السلام المستدام إلا عندما يتبع نهجًا شاملاً ينطوي

في شكل معلومات وخدمات شاملة، بما فيها تلك المتعلقة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. إضافة إلى ذلك، ينبغي أن تتاح لهم فرص الوصول إلى الصحة العقلية والدعم النفسي - الاجتماعي. وينبغي، بالطبع، احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وتتعلق النقطة الثالثة بالتزامنا بالتنفيذ. علينا أن نتجاوز الكلمات. فالفجوة بين التزاماتنا وتنفيذها لا تزال واسعة أكثر مما ينبغي. وهذا شيء يتعين علينا جميعاً أن نتحمل مسؤوليته. إن مملكة هولندا ملتزمة بالتنفيذ التام لجميع عناصر خطة المرأة والسلام والأمن. وسنستخدم زخم العام المقبل لوضع خطة العمل الوطنية الرابعة، مع تعزيز المساءلة وإرساء ركيزة وطنية أقوى. علاوة على ذلك، بدءاً من عام ٢٠٢١، سنضع تمويلنا من أجل المرأة والسلام والأمن. كما سنواصل جهودنا لتعزيز المشاركة المجدية للمرأة في عمليات السلام، وزيادة عدد النساء النظاميات في بعثات حفظ السلام، بما في ذلك في الأدوار القيادية.

في الختام، اسمحوا لي أن أقتبس عن ليماء غبوي، المدافعة عن حقوق المرأة الليبرية والشخصية المرموقة الحائزة على جائزة نوبل للسلام، التي قالت إن لدينا القدرة على أن نوقف الحرب وأن "نعدل وضع العالم المقلوب رأساً على عقب". ونحن نتفق مع ذلك. كلنا نملك تلك القوة. جميع العناصر الضرورية موجودة في الخطة الشاملة التي هي خطة المرأة والسلام والأمن. ونحن الآن، مجتمعين، نحتاج إلى بذل قصارى جهدها لتحقيق تنفيذها الكامل.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الأردن.

السيدة بحوث (الأردن) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئ جنوب أفريقيا على رئاستها الناجحة لمجلس الأمن لهذا الشهر وأن أرحب، مع التقدير، باتخاذ القرار ٢٤٩٣

تؤيد مملكة هولندا تؤيد البيان الذي سيدلي به ممثل كندا باسم ٥٥ من الدول الأعضاء، والبيان الذي سيدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إننا على مشارف الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ومن الأهمية بمكان الدعوة إلى التنفيذ الكامل والفعال لجميع عناصر خطة المرأة والسلام والأمن البالغة الأهمية. وتقرير الأمين العام لهذا العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2019/800) واضح للغاية بشأن هذه النقطة. ونحن ببساطة لا يمكننا أن نتهاون. وعلينا أن نقف معاً لضمان عدم إضعاف خطة المرأة والسلام والأمن بالمساومة على الصيغة المتفق عليها، لا سيما فيما يتعلق بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

وفي هذا البيان، أود أن أسلط الضوء على ثلاثة جوانب من هذه الخطة: أولاً، المدافعات عن حقوق الإنسان؛ ثانياً، النهج الذي يركز على الناجين؛ ثالثاً، التزامنا بالتنفيذ.

فيما يتعلق بالنقطة الأولى، فإن المنظمات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان يؤدين أدواراً رئيسية في تعزيز السلام والأمن على مستويات متعددة. ونشعر بقلق عميق إزاء تصاعد العنف ضدهن على وجه الإجمال. وعلى سبيل المثال، في كولومبيا في النصف الأول من عام ٢٠١٩، تم تسجيل ٤٤٧ تهديداً و ٢٠ جريمة قتل و ١٣ محاولة قتل ضد القيادات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان وبناء السلام. نحتاج إلى ضمان حماية المدافعات عن حقوق المرأة في جميع أنحاء العالم، وتمكينهن من القيام بعملهن المهم دون تدخل أو خوف على أرواحهن.

أما النقطة الثالثة فتتعلق بالنهج الذي يركز على الناجين. وفيما يتعلق بالحماية من العنف الجنسي المتصل بالتزاع، من الضروري اعتماد نهج يركز على الناجين، والاستماع إليهم ووصون كرامتهم وحقوقهم ورغباتهم. ينبغي أن يكون الناجون هم الدافع لعملية إنعاشهم الشخصية. ينبغي أن يقدم لهم الدعم

مما يتيح الشمولية والتنوع، وهو ما ثبت أنه يؤدي إلى سلام أكثر استدامة.

وفي هذا الصدد، يرحب الأردن بتقرير الأمين العام عن المراة والسلام والأمن (S/2019/800)، ولا سيما توصياته بشأن اعتماد التدابير الضرورية لمعالجة الحواجز الاجتماعية والثقافية والسياسية الحواجز التي تحول دون المشاركة الكاملة للمراة في قطاعات الأمن وإنفاذ القانون، مثل زيادة عدد الإناث من الأفراد النظاميين في عمليات السلام.

لقد قطعت بلادنا خطوات كبيرة نحو إدماج المنظورات الجنسانية في جميع مهام حفظ السلام، وهي ملتزمة بمواصلة تطوير أفضل الممارسات بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في العمليات العسكرية والشرطية، بما في ذلك التدريب السابق للنشر، وكذلك دعم أدوار ومهام المستشارين الجنسانيين في بعثات حفظ السلام. والأردن يعتقد أن زيادة مشاركة المراة في حفظ السلام عامل بالغ الأهمية لنجاح بعثات السلام عموماً. لذلك، نكثف الجهود من أجل الوصول إلى مشاركة الإناث بنسبة ١٥ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠ للوفاء بالتزام الأردن بمبادرة الأمين العام العمل من أجل حفظ السلام.

اسمحوا لي أن أثني على بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام للتطور المذهل لقدراتها فيما يتعلق بالموارد البشرية والأولويات المتعلقة بالوقاية والاستجابة لضحايا الحرب والعنف، بما في ذلك العنف الجنسي في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، وجعل سلامة الجميع، وخاصة النساء والفتيات، من أولويات مشاركتها النشطة في عمليات السلام.

وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أنه، للأسف، لا يخصص سوى ١٣ في المائة من البلدان تمويلاً للإحصاءات والبيانات، وما يقرب من ٨٠ في المائة من مؤشرات المساواة بين الجنسين في جميع أهداف التنمية المستدامة تفتقر إلى البيانات. فالبيانات المصنفة تسلط الضوء على المجالات التي يجرى فيها تقدم،

(٢٠١٩) بشأن المراة والسلام والأمن هذا الصباح بالإجماع، وبلدي يعتز بأنه من مقدمي مشروع القرار. كما أود أن أتقدم بالشكر لمقدمي الإحاطات الإعلامية. فأفكارهم تلهمنا جميعاً وآراؤهم لا تقدر بثمن.

وبلدي، الأردن، يؤيد البيان الذي سيدلى به في وقت لاحق اليوم ممثل كندا باسم الدول الأعضاء الـ ٥٦ التي تمثل كل المجموعات الإقليمية الخمس للأمم المتحدة.

والأردن يلتزم دائماً بصون السلم والأمن، لا في منطقة الشرق الأوسط فحسب، بل في مناطق النزاع في جميع أنحاء العالم أيضاً، حيث يوفر القوات والخبرات لحفظ السلام. إن اعتماد الأردن في عام ٢٠١٧ خطة عمل وطنية طموحة بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، مع تخصيص اعتمادات الميزانية من الحكومة الأردنية وتمويل سخي من شركائنا المانحين، هو مثال على التزامنا بتمكين مشاركة المراة في منع نشوب النزاع وحفظ السلام ومنع التطرف العنيف والعنف الجنساني.

نحن في لحظة محورية في التاريخ. فقد خرج كره الأجانب والعنصريون من الخفاء، وحقوق المراة تعاني من الارتداد، ومساحة النشاط المدني تنقلص وشرعية مبادئ حقوق الإنسان تتعرض للاعتداء.

ونعلم جميعاً أن الرجال والنساء يتأثرون بشكل متفاوت بالنزاع. ونحتاج إلى اتباع نهج أكثر شمولاً إزاء الطريقة التي يتم بها صنع السلام. وفي حين أن الرجال كانوا يعتبرون لفترة طويلة الجهات الفاعلة ذات الصلة الوحيدة في النزاعات المسلحة وفي حلها، كانت النساء يتأثرن بالنزاع بصورة جسيمة ويشاركن فيه كأقارب ومقدمات رعاية وسياسيات ومدافعات عن حقوق الإنسان ومقاتلات. وينبغي توجيه الجهود نحو زيادة إشراك المراة، ليس في الدبلوماسية الناعمة والوقائية فحسب، بل أيضاً في صميم عمليات السلام، إذ نعلم جميعاً أن مشاركة المراة تضيف مجموعة أوسع من الرؤى على مستويات متعددة،

يرحب بلدي بتقرير الأمين العام (S/2019/800) المفيد والمفصل وبالبيانات المقدمة في التقييم المستقل لتنفيذ التوصيات الجنسانية الواردة في الاستعراضات الثلاثة للسلام والأمن لعام ٢٠١٥. وتبين المعلومات أنه على الرغم من التقدم الملموس المحرز بشأن خطة المرأة والسلام والأمن، لا يزال الطريق طويلاً قبل أن تُنفذ بشكل فعال وتام. ويشكل القرار ٢٤٩٣ (٢٠١٩)، الذي اتخذته المجلس هذا الصباح وشاركت أوروغواي في تقديمه، خطوةً هامةً إلى الأمام على ذلك الطريق الطويل.

وسأورد الآن التدابير التي تتخذها أوروغواي على الصعيدين الوطني والمتعدد الأطراف من أجل تعزيز تنفيذ الخطة.

فيما يتعلق بالتدابير الداخلية، يسرني أن أبلغ المجلس بأن حكومتي على وشك وضع اللامسات الأخيرة على خطة عملها الوطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات الأخرى ذات الصلة. وهناك أدلة ملموسة على أن الخطط الوطنية تظل إحدى الأدوات الرئيسية للتعجيل بتنفيذ الخطة. وتشمل خطة العمل الوطنية لدينا التشريعات التي اعتمدها بلدنا بشأن الاتجار بالبشر والعنف الجنسي وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان. وتركز الخطة على منع تلك الجرائم الخطيرة ومكافحتها، وعلى رعاية الضحايا وحمايتهم وجبرهم. وتدرج أيضاً جهود حفظ السلام وبناء السلام القائمة بوصفها أساساً لتحقيق الأهداف الجديدة. ونرى أنه يجب أن تكون النتائج التي يتم تحقيقها من خلال خطة العمل الوطنية ملموسة وقابلة للقياس، وهذا هو السبب في أنها تشمل المؤشرات الكمية والنوعية.

وبصفة أوروغواي بلدا مساهما بقوات، فقد اتخذ في السنوات الأخيرة خطوات واضحة على الصعيد المحلي لتحقيق زيادة إشراك المرأة في القوات المسلحة الوطنية، لا سيما في عمليات حفظ السلام. وبفضل تلك الجهود، فإن مشاركة المرأة من أوروغواي أعلى من متوسط مشاركة حفظة السلام من النساء المنتشرات تحت راية الأمم المتحدة. وتضطلع أوروغواي بدور نشط للغاية

وتكشف عن الثغرات التي تتطلب بذل مزيد من الجهود، وتحدد الموارد الضرورية لصياغة السياسات والخطط الوطنية.

وبغية الوفاء بالتزاماتنا تجاه أهداف التنمية المستدامة، وخاصة الهدف ٥، وتحقيق تنفيذ وتوطين أفضل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فإن دائرة الإحصاءات الأردنية والهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تعمل بلا هوادة من خلال برنامج من ثلاث ركائز من أجل الوصول إلى بيئة داعمة للسياسة العامة والمؤسسية لتحسين رصد الالتزامات الوطنية والدولية بأهداف التنمية المستدامة، مع توفير إحصاءات النوعية الجنسانية القابلة للمقارنة، وضمان وصول الإحصاءات الجنسانية على نطاق واسع واستخدامها لإبلاغ واضعي السياسات.

أخيراً، مع اقتراب الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لا بد من النهوض ببرنامج المرأة والسلام والأمن من خلال إدراج وتمكين المرأة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وضمان توفير تعليم عالمي آمن لجميع النساء والفتيات. ونحتاج إلى كسر القوالب، وإلى تغيير المفاهيم الآن وللأجيال القادمة، ونحتاج إلى مكافحة الارتداد والتيار الذي يعيدنا إلى الوراء.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوروغواي.

السيد أمورين (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أرحب بكم، سيدتي الرئيسة، وأن أشيد برئاسة جنوب أفريقيا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة رئيسية تتعلق بصون السلم والأمن الدوليين.

وتؤيد أوروغواي البيان الذي أدلى به ممثل كندا بالنيابة عن مجموعة كبيرة من البلدان المهمة بمسألة المرأة والسلام والأمن، وتود أن تدلي بالملاحظات التالية بصفتنا الوطنية.

عام ٢٠٣٠ - ولا سيما الهدف ٥ بشأن المساواة بين الجنسين، والهدف ١٦ بشأن إقامة مجتمعات سلمية وشاملة للجميع - القدرة على تهيئة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من أجل النهوض بخطة المرأة والسلام والأمن.

وفي الختام، سيكون عام ٢٠٢٠ حدثاً تاريخياً لخطة المرأة والسلام والأمن، حيث لن يُحتفل بالذكرى السنوية العشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فحسب، بل ستحل أيضاً الذكرى السنوية الخامسة والعشرون لإعلان ومنهاج عمل بيجين، والذكرى السنوية الخامسة لاعتماد خطة عام ٢٠٣٠ والذكرى السنوية الخامسة والسبعون لإنشاء الأمم المتحدة. ولذلك سيكون للعام القادم أهمية تاريخية، مما سيلقي على عاتقنا مسؤولية تكثيف الجهود الرامية إلى التنفيذ الفعال للالتزامات.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة سلوفينيا.

السيدة بافداج كوريت (سلوفينيا) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر رئاسة جنوب أفريقيا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، والمتكلمين على إحاطاتهم وشهاداتهم.

ترحب سلوفينيا بأحدث تقرير سنوي للأمين العام (S/2019/800)، الذي يبين أن انتقلنا من "الماهية" و"السبب" إلى "الكيفية" في إدماج المنظور الجنساني في السلم والأمن الدوليين. ونشيد بالأمين العام على التزامه الشخصي بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وتؤيد سلوفينيا البيانين اللذين أدلى بهما كل من المراقب عن الاتحاد الأوروبي وممثل كندا، باسم ٥٦ من الدول الأعضاء. وتضامنا مع الذين سيتكلمون بعدي، سأحاول ألا آخذ من وقت المجلس الثمين سوى دقيقتين، وسأقصر بياني على تنفيذ برنامج المرأة والسلام والأمن في سلوفينيا.

في تنفيذ مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، التي تشكل خطة المرأة والسلام والأمن عنصراً رئيسياً فيها. وبالمثل، فإن بلدنا هو جزء من فريق اتصال مبادرة إلسي بشأن المرأة في عمليات السلام، ويشارك في مشاريع لتحديد العوائق التي تحول دون النشر وتوفير بناء القدرات بهدف زيادة مشاركة المرأة.

ومن بين الإجراءات الأخرى التي ستستخدمها أوروغواي على الصعيد المتعدد الأطراف، ترؤس شبكة جهات التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن في العام المقبل، وهو ما يتزامن مع الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتملك الشبكة القدرة على توليد الزخم السياسي اللازم من أجل تسريع التقدم المحرز بشأن المسائل المتصلة بالمرأة والسلام والأمن. ونراها أداة لتعزيز التعاون بشأن تلك المسائل وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة فيما بين جميع الدول التي انضمت إليها. وفي إطار التحضير لفترة ولايتنا كرئيس، ستعقد حلقة عمل إقليمية في مونتيفيديو في كانون الأول/ديسمبر لمعالجة المسائل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في القارتين الأمريكيتين. وعلاوة على ذلك، تؤيد أوروغواي مبادرة اقترحتها إسبانيا وفنلندا ترمي إلى ضمان المشاركة الفعالة للمرأة في عمليات السلام بحلول عام ٢٠٢٥.

كما أن بلدي يولي اهتماماً خاصاً للترابط مع الالتزامات المتعهد بها بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وترتبط حماية حقوق الإنسان ارتباطاً وثيقاً بالسلم والأمن الدوليين. وانتهاكات حقوق المرأة ليست عفوية، بل هي امتداد لأشكال عنف أخرى تُمارس في الخفاء في المجتمعات وتنبع من عدم المساواة وانتشار التمييز ضد المرأة في انتهاك لحقوقها الأساسية. وفي هذا الصدد، ستقدم أوروغواي تقريرها الدوري العاشر إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وتعكف على تحديد التزامها بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تعطي الأولوية للمساواة بين الجنسين. ولدى خطة

السيد مارغاريان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر رئاسة جمهورية جنوب أفريقيا على منحها أولوية لخطة المرأة والسلام والأمن، وأرحب باعتماد القرار ٢٤٩٣ (٢٠١٩) في وقت سابق اليوم. كما نشكر الأمين العام على تقديم تقريره (S/2019/800) ونثني على قيادته في تعزيز السياسات المراعية للاعتبارات الجنسانية وتكافؤ الفرص للنساء والفتيات على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

وستكون الذكرى السنوية العشرين المقبلة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) فرصة هامة لتعزيز الاستجابة الجماعية واتخاذ إجراءات حازمة للتصدي لجميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات وكفالة الحماية الكاملة لحقوقهم الإنسانية في أوقات النزاع والأزمات. لقد أنشأ هذا القرار التاريخي إطاراً معيارياً شاملاً لتعزيز جهود المجتمع الدولي في وتعميم مراعاة دور المرأة في المنع وإعادة الإعمار وإعادة التأهيل بعد انتهاء النزاع وبناء السلام وفي الاستجابة لاحتياجات الحماية الخاصة للنساء والفتيات في حالات النزاع. وتعتقد أرمينيا اعتقاداً راسخاً بأن للمرأة دوراً رئيسياً تضطلع به في جميع مراحل النزاع، ولا سيما في مجالات بناء الثقة وتعزيز السلام والمصالحة. إن المشاركة الشاملة لجميع النساء المتضررات من النزاعات في جهود السلام والأمن حيوية الأهمية لتعزيز التسويات الدائمة والمستمرة والحفاظ على السلام.

ونشدد على الحاجة إلى حماية حقوق النساء والفتيات المقيمتات في مناطق النزاع، باعتبارهن الفئة الأكثر تضرراً من السكان، وتعزيز مشاركتهن المجدية وتمثيلهن في عمليات منع نشوب النزاعات وبناء السلام. وأود أن أذكر في هذا الصدد بحملة نساء من أجل السلام، التي بدأتها زوجة رئيس وزراء أرمينيا، التي تشكل مثلاً هاماً لمنتدى شامل للجميع للنساء والأمهات لرفع أصواتهن من أجل السلام واللاعنف والمصالحة عبر الخطوط الفاصلة.

تنعكس جهود سلوفينيا الوطنية للتنفيذ في خطة العمل الوطنية الثانية، التي اعتمدت في عام ٢٠١٨. وسلوفينيا هي البلد الوحيد في العالم الذي تشغل النساء فيه منصب قياد القوات المسلحة وقائد الشرطة. وفي وزارة الخارجية السلوفينية، تمثل النساء ٥٧ في المائة من الدبلوماسيين، و٥٥ في المائة من الموظفين الذين جرى نشرهم في البعثات الخارجية. وتمثل المرأة ٤٠ في المائة من السفراء السلوفينيين ورؤساء البعثات في الخارج؛ ولا تزال بحاجة إلى زيادة قدرها ١٠ في المائة لتحقيق المساواة.

وأدجت سلوفينيا المنظور الجنساني في عدد من الاستراتيجيات الوطنية، مثل تلك المتعلقة بالأمن الوطني، والهجرة، ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. كما أنشأت مركزاً للتعليم والتدريب لمن هم سيخدمون في عمليات وبعثات حفظ السلام، حيث يوفر التدريب المتعلق بالمرأة والسلام والأمن. وتؤكد استراتيجيتها الجديدة للتعاون الإنمائي والمعونة الإنسانية المساواة بين الجنسين باعتبارها إحدى مسألتين رئيسيتين شاملتين لعدة قطاعات في التعاون الإنمائي السلوفيني.

وأخيراً، لا يمكننا أن نحقق نتائج ملموسة إلا بالعمل معاً. وكما قال الأمين العام،

”وعلينا، إذ نعمل في شراكة مع الدول الأعضاء، أن نقوم بتحريك فوري من أجل وقف أي تراجع للزخم أو عدم اتساق في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وتعميق الالتزام حيثما كان التقدم متنامياً، والحفاظ على المسار حيثما تحققت النتائج“ (S/2019/800، الفقرة ١١).

وسلوفينيا مستعدة للقيام بدورها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا.

وفي الختام، أود أن أكرر التزام أرمينيا الراسخ بمواصلة تعزيز تمكين المرأة في خططها الإصلاحية وكفالة إدماجها ومشاركتها النشطة في الحياة السياسية والحياة العامة باعتبار ذلك من الشروط الأساسية الهامة لتعزيز السلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة باكستان.

السيدة لودهي (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): تعقد هذه المناقشة المفتوحة عشية إحياء ذكريات سنوية ومعالم هامة. سنحتفل في العام القادم بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة. وسنحتفل بالذكرى مرور ٢٥ سنة على اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين وذكري مرور ٢٠ سنة على اعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ولذلك فإن هذه فرصة سانحة للتفكير في إنجازاتنا، وكذلك في الفرص الضائعة، والنظر في تصحيح المسار عند الاقتضاء.

وفي حين أننا أحرزنا تقدماً كبيراً على الجبهة المعيارية، لا يزال العالم مكاناً بالغ الخطورة، لا سيما بالنسبة للنساء والفتيات اللاتي يجدن أنفسهن محاصرات في دوامة الألم والمعاناة الناجمة عن حروب يبدو أنه لا نهاية لها ومنازعات طال أمدها والاحتلال الأجنبي. وعلى الرغم من أفضل نوايانا وجهودنا، فإنهن ما زلن يعانين على نحو غير مع ما لذلك من عواقب مستديمة. ووفقاً للتقرير الأخير للأمين العام (S/2019/800)، هناك ما يزيد عن ٥٠ طرفاً من أطراف النزاعات يشتهه في ارتكابهم على نحو نمطي لأعمال اغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي أو التحريض عليها في حالات مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن.

ولا تظل المرأة أول ضحايا الأعمال العدائية والعنف الجنسي في حالات النزاع فحسب؛ بل وتواجه حواجز عملية ومؤسسية تمنعها من المشاركة في عمليات السلام مشاركة كاملة وجوهرية.

وتولي أرمينيا أهمية كبرى للنهوض ببرنامج المرأة والسلام والأمن في إطار سياساتها الوطنية الرامية إلى كفالة مشاركة المرأة في الحياة السياسية والحياة العامة وتمكينها وتعزيز المساواة بين الجنسين. وفي شباط/فبراير، بالتعاون الوثيق مع المجتمع المدني والشركاء الدوليين، اعتمدت الحكومة خطة عمل وطنية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، المعني بالمرأة والسلام والأمن، ومن ثم توطيد السياسات والاستراتيجيات الوطنية بهدف جعلها أكثر اتساقاً وتنسيقاً.

وتركز خطة العمل الوطنية على المنع والحماية والمشاركة والإغاثة والإنعاش مع تحديد أهداف واضحة وجداول زمنية ومؤشرات للأداء. وهي تحدد مجموعة من التدابير الملموسة لزيادة مشاركة المرأة في قطاع الأمن، بما في ذلك في بعثات حفظ السلام، ولتعزيز المشاركة السياسية والتمكين الاقتصادي للمرأة في سياق منع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام. وتركز بشكل خاص على حماية حقوق الفئات الضعيفة من السكان، مثل النساء المقيمتات في المجتمعات المحلية الحدودية والنساء المتضررات من النزاعات.

وفي ضوء اقتراب الذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين وذكري مرور خمس سنوات على بدء المضي قدماً صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة، سيمثل العام القادم لحظة حاسمة في تعزيز تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.

ولجنة وضع المرأة، وهي الهيئة الرئيسية في الأمم المتحدة المعنية بتقرير السياسات في مجال تمكين المرأة، منبر هام أيضاً للنهوض بخطة المرأة والسلام والأمن. وبصفتي ممثل أرمينيا الدائم ورئيس الدورة الرابعة والستين للجنة، فإنني أتطلع إلى المساهمة في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مجالات إدارة وإصلاح قطاع الأمن والمشاركة الكبيرة للمرأة في أنشطة بناء السلام وحفظ السلام.

ينتهي هذا الاستخفاف بالعدالة. ويجب على مجلس الأمن أن ينهض بمسؤولياته ويعالج هذه الحالة المزرية وغير المقبولة.

ولا تزال عمليات حفظ السلام والأفراد النظاميون، كما نعلم جميعاً، أبرز ممثلي ورموز الأمم المتحدة حيث تعمل كل يوم بشكل مباشر مع المجتمعات. وعليهم دور بالغ الأهمية في تعميم مراعاة المنظورات الجنسانية في مجال السلام والأمن. ومن بين أكبر البلدان المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، فإن بلدي، باكستان، لا يقوم بتدريب ذوي الخوذات الزرقاء على هذه الأمور فحسب؛ بل وقام أيضاً بزيادة عدد النساء من حفظة السلام وأوفى بهدف الأمم المتحدة المحدد ببلوغ نسبة ١٥ في المائة من النساء في القوات التي نساهم بها في الأمم المتحدة - وهو هدف نفخر بالوفاء به.

وأخيراً، وبما أن هذا هو آخر بيان لي بصفتي الممثلة الدائمة لباكستان في مجلس الأمن، أود أن أحتتم بياني بالقول إن إعطاء المرأة دوراً رئيسياً لا يجلب منظورات جديدة فحسب، بل يمكن أيضاً أن يكون من عوامل تغيير قواعد اللعبة حيث يساهم بشكل كبير في بناء أساس للسلام الدائم والمستدام. وأنا أول امرأة من بلدي تمثل جمهورية باكستان الإسلامية في الأمم المتحدة في ٧٠ عاماً. وكان هذا شرف وامتياز عظيم، ولا سيما بأن أتكلم في هذه القاعة. وإني على ثقة من أنه لن يمر ٧٠ عاماً آخر قبل أن ترسل باكستان امرأة أخرى لتمثيل بلدنا العظيم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): إنني واثقة بأن باكستان قد سمعت أن الممثل الدائم المقبل لا بد أن يكون امرأة.

أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد تيمينوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة الجنوب أفريقية لمجلس الأمن على عقد مناقشة اليوم المفتوحة الهامة والحسنة التوقيت بشأن المرأة والسلام والأمن. وأودّ أن أعرب عن خالص تقديري لجميع مقدمي

لقد مثل القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لحظة فارقة بوضعه المسائل المتعلقة بالمرأة في صميم المناقشة العالمية لمنع نشوب النزاعات في إطار السياق الأوسع للسلام والأمن الدوليين. وعلى الرغم من أن الخطة قد سعت إلى تأنيث السلام في بيئة ما بعد انتهاء النزاع، هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لضمان حماية نساء لا حصر لهن ما زلنا نغفل عنهن أو نتجاهلهن بسبب مقتضيات السياسة الواقعية أو المصالح الجغرافية السياسية.

ويتعين علينا أن نعيد التأكيد على أن هذه الخطة تنطبق على جميع النساء في حالات النزاع، ولا سيما في حالات الاحتلال الأجنبي، كما هو الحال في جامو وكشمير المحتلة. وطوال ما يقرب من ثلاثة أشهر، شهد العالم برعب حملة الهند القاسية على جميع الحريات المدنية في كشمير المحتلة وضمها غير القانوني للأراضي المتنازع عليها، في انتهاك صارخ للقانون الدولي والعديد من قرارات مجلس الأمن، التي فاقمت وزادت معاناة الناس، لا سيما النساء والفتيات.

وتفاقت معاناة النساء الكشميريات عندما تعرض أفراد أسرهم، بمن فيهم الأطفال، للاختطاف في مدهامات تجري في منتصف الليل، واحتجازهم بصورة غير قانونية وتعرضهم بعد ذلك للتعذيب على يد قوات الاحتلال، وعندما تحكم القيود المفروضة باستمرار على حرية التنقل والاتصال على النساء في كشمير المحتلة برؤية أطفالهن يعانون ويموتون بسبب الافتقار إلى المساعدة الطبية. إن الإغلاق المستمر لم يجعل الحصول على الرعاية الصحية والإمدادات الغذائية وحتى الاتصالات مع أحبائهم شبه مستحيل فحسب؛ بل وجعل المرأة أكثر عرضة للاعتداء لأنها تركت تحت رحمة قوات الاحتلال التي تطبق حظر تجول لإنساني. وما فتى الاغتصاب، بعد كل ذلك، يستخدم هناك وأكدته التقارير المقدمة من المنظمات الدولية لحقوق الإنسان كأسلوب وحشي لإذلال مجتمع بأكمله. يجب أن

المجتمعية وإهاء جميع أشكال الإفلات من العقاب. ويجب تدريب المرأة على المهارات القيادية لزيادة الوعي السياسي وإجراء تثقيف في مجال السلام، وكذلك الانخراط في أنشطة التعمير والتكامل الاجتماعي.

رابعاً، ينبغي إشراك المرأة في إدارة مخيمات اللاجئين والمشردين داخلياً وأمنها، لا سيما مخيمات النساء والفتيات، وفي المساعدة على نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

خامساً، ينبغي للمرأة أن تشارك على نحو متزايد في خطة المرأة والسلام والأمن لمنع نشوب النزاعات وحلها في تغيير تحويلي على نطاق الركائز الثلاث للأمم المتحدة. وبالمثل، ينبغي للدول الأعضاء أن تعبئ بشكل حاسم فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن؛ وصندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني؛ وشبكة مراكز التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن؛ والاستراتيجية الجنسانية للجنة بناء السلام.

تؤمن كازاخستان إيماناً راسخاً بأنه ينبغي توفير التعليم للنساء والفتيات، ولا سيما في المناطق الريفية، بوصفه مفتاحاً للتقدم الحقيقي بشأن تمكين المرأة لتحقيق التحول الاجتماعي.

وقد أطلقت كازاخستان في العام الماضي، بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامجاً تعليمياً لتدريب النساء الأفغانيات في جامعات كازاخستان. وفي هذا الشهر، بدأت المجموعة الأولى المكونة من ٣٠ امرأة دورة لتعلم اللغة الإنكليزية مدتها ٨ أشهر تفضي إلى القبول في برامج البكالوريوس والماجستير والبرامج التقنية في أربعة من مؤسسات ألماني البارزة جداً. إن موقفنا المبدئي هو أن أفغانستان ينبغي ألا تُعتبر مصدراً للتحديات ولكن كمصدر للفرص على أساس اندماجها الاقتصادي في آسيا الوسطى ومن خلال الربط والاستثمار في الهياكل الأساسية الإقليمية ومشاريع التجارة والنقل العابرة. وباعتبار المرأة جزءاً من رأس المال البشري، لا بد أن تشارك في هذه العمليات، ويشترقنا أن نكون قادرين على

الإحاطات فضلاً عن ممثلي المجتمع المدني على جهودهم الدؤوبة الرامية إلى مناصرة الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ونرحب أيضاً باتخاذ القرار ٢٤٩٣ (٢٠١٩) بالإجماع اليوم، والذي نؤيده تمام التأييد.

على الرغم من اتخاذ خطوات جديدة بالثناء، فإننا نشهد قلة الفرص المتاحة للمرأة للاضطلاع بأدوار قيادية في أوقات النزاع والسلام على حد سواء. وكما أكد الأمين العام في تقريره الأخير (S/2019/800)، تظل كفاءة المشاركة المحدية للمرأة في جميع مراحل عمليات السلام التي تدعمها الأمم المتحدة تشكل تحدياً. ولئن كان السبب في هذا الأمر، من جهة، هو إزدياد تعقيد النزاعات العنيفة وتجزئتها جراء انتشار الجهات الفاعلة من غير الدول، فإن هناك، من جهة أخرى، الفجوة القائمة بين النوايا وبين تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في العديد من المجالات الرئيسية.

ودعماً منا للمقترحات الستة الواردة في التقرير الأخير للأمين العام، فإننا نقدم التوصيات الخمس الإضافية التالية.

أولاً، ينبغي زيادة التركيز على البلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة لتوفير التدريب المراعي للاعتبارات الجنسانية ونشر عدد أكبر من النساء في البعثات الميدانية على الصعيد الوطني. يجب أن يقترن هذا النهج بتعيين أخصائيين في الشؤون الجنسانية في كل وحدة من وحدات عمليات حفظ السلام، بما في ذلك حقوق الإنسان وسيادة القانون وإصلاح القطاع الأمني والوحدات الإنسانية.

ثانياً، ينبغي للدول الأعضاء أن تنفذ تنفيذاً كاملاً سياسة الأمين العام المتعلقة بعدم التسامح مطلقاً مع المخالفات من جانب موظفي الأمم المتحدة.

ثالثاً، ينبغي مضاعفة الجهود الرامية إلى دعم المرأة في المنظمات الشعبية العاملة من أجل ثقافة السلام والمصالحة

آخر تقرير له (S/2019/800). وتؤيد إيطاليا تأييداً قوياً دعوة الأمين العام إلى العمل الموجهة إلى منظومة الأمم المتحدة ومجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء فضلاً عن المقترحات التي قدمها.

ونقوم بتنفيذ خطة عملنا الوطنية الثالثة بشأن المرأة والسلام والأمن، التي وُضعت بمشاركة فعالة من منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والنقابات العمالية، وقد تلقت التمويل العام من البرلمان الإيطالي. وتتوخى الخطة وجود آلية للرصد والتقييم وتقارير دورية عن حالة تنفيذها. وهناك نهج مماثل يقضي بحفز صياغة خطة عملنا الوطنية الرابعة.

وتمشياً مع التزامنا بتمكين المرأة بوصفها عاملاً حيوياً للسلام، كان تعزيز مشاركة المرأة في الوساطة من أولوياتنا الرئيسية مؤخراً أثناء فترة عضويتنا في مجلس الأمن وخلال فترة رئاستنا لمجموعة السبعة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أطلقنا شبكة الوسيطات في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ونحن فخورون للغاية بالنتائج التي حققناها حتى الآن: فقد انضم أعضاء جدد؛ وتم إنشاء أول مجسّين محليين، في قبرص وتركيا؛ وتم توفير فرص التدريب وبناء القدرات والربط الشبكي؛ وتمت صياغة أوجه التآزر المثمر مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والشبكات الإقليمية الأخرى ومع مختلف الدول الأعضاء. وكان آخر إنجاز هو إنشاء التحالف العالمي لشبكات الوساطة الإقليمية للمرأة الذي أطلق بنجاح في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر.

والخطوة التالية هي تنظيم مناسبتين في روما. في ٣ و ٤ كانون الأول/ديسمبر، وبالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، نستضيف في وزارة الخارجية حلقة دراسية دولية بشأن تعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام، للنظر في أدوار ومسؤوليات الدول الأعضاء. وفي الواقع، إلى جانب الأمم المتحدة، تقع على عاتق الدول الأعضاء مسؤولية النهوض بالمشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في عمليات الوساطة والسلام، ونود أن نشجع

المساعدة. ونشجع البلدان المانحة على تخصيص المزيد من المنح الدراسية للنساء والفتيات من البلدان المتأثرة بالنزاعات وناشدها القيام بذلك.

تعمل كازاخستان على تحقيق أعلى المعايير العالمية في مجال السياسات الجنسانية وتعزيز دور المرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من خلال وضع سياسات جديدة قوية مراعية للمرأة في استراتيجيتها لعام ٢٠٥٠. والهدف من ذلك هو تحقيق المساواة بين الجنسين في صنع القرار على جميع المستويات.

واستجابةً لدعوة الأمين العام إلى تحقيق المزيد من التوازن بين الجنسين في عمليات حفظ السلام، بدأت كازاخستان منذ عام ٢٠١٨ في نشر النساء من حفظة السلام في بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ونعترم زيادة هذا العدد.

وفي الختام، تتعهد كازاخستان بتقديم الدعم الثابت لكفالة أن تكون المرأة محفزاً قوياً وعاملاً للتحول على جميع الجبهات.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إيطاليا.

السيدة تساييا (إيطاليا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أثنى على جنوب أفريقيا على عقد هذه المناقشة الهامة. ونقدّر حقاً حضورك هنا اليوم، سيدتي الرئيسة. كما أود أن أشكر مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم المتبصرة.

تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي والبيان الذي سيدلي به ممثل كندا بالنيابة عن ٥٦ من الدول الأعضاء. ومع اقترابنا من الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، يجب علينا أن نضاعف جهودنا الرامية إلى التنفيذ الكامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، من أجل سد الثغرات الهامة المتبقية التي أبرزها بوضوح الأمين العام في

العديد من المشاريع الهامة. وعلاوة على المساهمات الأساسية السنوية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، قدمت الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي هذا العام دعماً مالياً لصندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة المنشأ في عام ٢٠١٤. ويهدف هذا المرفق العالمي المتعدد المانحين إلى دعم المساواة بين النساء والرجال في القيادة والمشاركة في تشكيل العمل في مجالي السلام والأمن وفي المجال الإنساني. كما قدمت الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي مساهمة عينية مخصصة من خلال برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين، الذي قمنا بموجبه بإيفاد محلل لشؤون المرأة والسلام والأمن إلى مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة في كينشاسا.

لقد كانت إيطاليا مؤيداً قوياً لمعاهدة تجارة الأسلحة منذ المراحل الأولى من المفاوضات بشأنها. فهذه المعاهدة هي أول معاهدة لتنظيم الأسلحة تعترف بالصلة بين عمليات نقل الأسلحة التقليدية والعنف الجنساني، ولا سيما فيما يتعلق بالأثر غير المتناسب للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على النساء والفتيات. ونؤيد بقوة الحكم الوارد في المادة ٧، ٤ باعتباره طريقة عملية للتصدي للمخاطر المحتملة للأعمال الخطيرة المتعلقة بالعنف الجنساني التي يمكن أن تنشأ عن نقل الأسلحة.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على أن إيطاليا ستواصل الاضطلاع بدورها في المواءمة بين الالتزامات والإجراءات، وبالتالي جعل التنفيذ الكامل لخطة المرأة والسلام والأمن واقعا ملموسا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة لكسمبرغ.

السيدة كونيشتني (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): أشكر الأمين العام على تقريره السنوي الشامل للغاية (S/2019/800). كما أود الإعراب عن امتناننا لجنوب أفريقيا على عقد هذه المناقشة، في إطار رئاستها لمجلس الأمن.

على المزيد من الالتزامات من أجل تحقيق هذه الغاية. وفي اليوم التالي، وفي إطار الحوار المتوسطي، سنعقد الدورة الثالثة لمنتدى المرأة.

إن حماية حقوق المرأة وتعزيزها ومكافحة جميع أشكال العنف والتمييز ضدها لا تزال أولويات رئيسية لعمل إيطاليا على الصعيد الدولي. وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يعني أيضاً مكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة، والعكس بالعكس. وفي الواقع، فإننا نعلق أهمية كبرى على مكافحة جميع أشكال العنف القائم على نوع الجنس، ولا سيما الممارسات الضارة من قبيل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه. ونؤيد المبادرات الإنسانية العديدة الرامية إلى منع العنف الجنساني وحماية ضحايا الإيذاء، فضلاً عن تزويد الضحايا بالتعليم وسبل كسب العيش وغير ذلك من الأدوات التي تمكنهم من أن يصبحوا عوامل تغيير وبناء مجتمعات قادرة على الصمود. كما نؤيد بعزم الدور الهام الذي تؤديه المدافعات عن حقوق الإنسان في التشجيع على أعمال جميع حقوق الإنسان والدفاع عنها.

تكتف إيطاليا جهودها الرامية إلى زيادة عدد حفظة السلام الإناث. وخلال السنوات القليلة الماضية، أدرجت وزارة دفاعنا المنظور الجنساني في سياساتها ومناهجها التدريبية، وعيّنت مستشاراً للشؤون الجنسانية وأنشأت المجلس المشترك بشأن المنظورات الجنسانية. وبغية زيادة تمثيل الإناث في صفوف القوات المسلحة وقوات الدرك، أطلقت وزارة الدفاع بحثاً اجتماعياً لتحديد مدى جاذبية القوات المسلحة عند الشابات الإيطاليات. ينبغي لهذا التقرير أن يحدد السبل الكفيلة بزيادة عدد المجندين.

وتكرس إيطاليا عدداً متزايداً من الموارد لتنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن. وتعمل الأموال المخصصة لخطة عملنا الوطنية على مساعدة المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية في تنفيذ

وهذا المنظور الشامل ضروري من أجل التصدي للعديد من العقبات الشاملة لعدة قطاعات التي تواجه النساء والفتيات. وفي هذا الصدد، نرحب بإشارة تقرير الأمين العام إلى ولاية المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، ومعاهدة تجارة الأسلحة، والاستراتيجية الجنسانية التي اعتمدها لجنة بناء السلام في عام ٢٠١٦.

ونحن مقتنعون بضرورة النظر في خطة المرأة والسلام والأمن وتنفيذها على سياق أوسع. ويجب تعزيز جميع حقوق النساء والفتيات. ومن هذا المنظور، ينبغي أيضا أن تؤخذ في الاعتبار نتائج استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بمناسبة ذكرها السنوية الخامسة والعشرين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى كبيرة المستشارين المعنية بالشؤون الجنسانية وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية.

السيدة ماريناكي (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. ويؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، وهي: تركيا، وجمهورية مقدونيا الشمالية، والجبل الأسود، وصربيا، وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل لعضوية الاتحاد البوسنة والهرسك؛ فضلا عن أوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا.

ونود أن نشكر رئاسة جنوب أفريقيا على اختيار هذا الموضوع لمناقشة هذا العام، وعلى نجاح الشروع في البدء مبكرا في تقييم جهود التنفيذ قبل الذكرى السنوية العشرين في العام المقبل لاعتماد قرار مجلس الأمن التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. ولدينا بالفعل إطار قوي للسياسات. وما هو مطلوب الآن هو إجراءات حاسمة لا مجرد الكلام.

وتؤيد لكسمبرغ تماما البيان الذي ستدلي به ممثلة الاتحاد الأوروبي.

لقد وصف مقدمو الإحاطات الذين أثروا مناقشتنا اليوم الواقع بشكل جيد. ومن الواضح أنه يجب علينا مضاعفة جهودنا من أجل سد الثغرات المتبقية في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة. إن الهدف ليس التغلب على مجموعة العقبات التي تحول دون المشاركة الفعالة للمرأة في عمليات السلام والأمن فحسب، بل والحد من تدهور حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم أيضا. فمن غير المقبول أن تظل حقوق النساء والفتيات، في عام ٢٠١٩، غير مضمونة بما فيه الكفاية، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالوصول إلى العدالة والفرص الاقتصادية الاجتماعية والرعاية الصحية المناسبة وحماية الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

وحتى الآن، قامت ٨١ دولة عضوا في الأمم المتحدة باعتماد خطط عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). فدعونا نستفيد من الزخم الإيجابي الذي ولدته الذكرى السنوية العشرين للقرار في عام ٢٠٢٠ لإزالة العقبات والسعي إلى تحقيق نتائج أكثر طموحا. ونحث جميع البلدان التي لم تقم بعد بوضع خطط عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بحلول العام المقبل على أن تفعل ذلك. فلن تتمكن من تحقيق الأهداف المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إلا من خلال بذل جهود متضافرة.

ولكسمبرغ من بين الدول التي اعتمدت مؤخرا خطة عمل وطنية. وتبعب خطتنا نحمجا شاملا على نطاق الحكومة. وتحدد تدابير ليس في مجالات الدبلوماسية والدفاع والأمن القومي والعدالة فحسب، بل وفي مجالات الصحة والتعليم والتعاون الإنمائي أيضا، بهدف ضمان التمكين الكامل للنساء والفتيات وتحريضهن على المدى الطويل.

الأفريقي ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بصفة مراقب، بإطلاق مبادرة مشتركة بشأن التعجيل على الصعيد الإقليمي بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونعتقد أن هذه المبادرة الفريدة، من بين فوائد أخرى، ستثبت مزايا تعددية الأطراف في دفع خطة المراة والسلام والأمن قدما بشكل أسرع.

لقد تأسس الاتحاد الأوروبي على القيم العالمية المتمثلة في احترام الكرامة الإنسانية، والحرية، والديمقراطية، والمساواة، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان. ونلاحظ مع القلق الجهود المتجددة في كثير من أنحاء العالم من أجل الحد من الحيز المتاح للمجتمع المدني. ونقدر تركيز الأمين العام في تقريره (S/2019/800) على المنظمات النسائية، وبناء السلام، والمدافعات عن حقوق الإنسان باعتبارها من العناصر السياسية الرئيسية التي تؤدي دورا محوريا في الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات وحلها وصون السلام.

ونشاط الأمين العام قلقه الشديد إزاء الزيادة في الهجمات والتحديات التي تتعرض لها هذه الجهات الفاعلة. هذا أمر غير مقبول، وسوف نتخذ مزيدا من الخطوات المحددة لحماية، بما في ذلك من خلال التمويل المستدام، مع إيلاء اهتمام خاص لمن يعانون من أشكال متعددة ومتداخلة من التمييز، ومن ثم يكن عرضة للخطر بصفة خاصة، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة.

وما زلنا نواصل المشاركة بشكل استباقي في تعزيز الدور القيادي للمراة من خلال الدبلوماسية الثنائية والمتعددة الأطراف، وكذلك من خلال المشاورات المنتظمة التي يقودها الاتحاد الأوروبي، والعمليات التي يدعمها مع المنظمات النسائية، والمدافعات عن حقوق الإنسان اللاتي يعملن في حالات النزاع، ومنع نشوب النزاعات، ومنع التشدد العنيف والتطرف، ومفاوضات السلام، والوساطة، وبناء السلام، والعمل الإنساني، والبرامج الإنمائية. ونؤكد مجددا في بعثاتنا وعملياتنا

وقد اعتمد الاتحاد الأوروبي بالفعل نهجا استراتيجيا جديدا بشأن المراة والسلام والأمن، فضلا عن خطة عمل منقحة تؤكد مجددا تصميمنا على متابعة تنفيذ الخطة المتعلقة بالمراة والسلام والأمن بشكل كلي. ويدعم هذا النهج الاستراتيجي الإجراءات التي تتخذها الحكومات والمجتمع المدني على حد سواء لإشراك النساء والفتيات وتمكينهن وحمايتهن ودعمهن من خلال التزامات محددة، مع التركيز بوجه خاص على هدفنا لتحقيق السلام والأمن الدائمين والمستدامين من خلال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المراة.

وفي الاتحاد الأوروبي، نسعى لأن نصبح قدوة يحتذى بها. وتتمثل الأهداف الرئيسية لخطة عملنا بشأن المراة والسلام والأمن في زيادة الدور القيادي للمراة، وتعزيز مشاركتها الكاملة والمتساوية والمهذفة، والتأكيد بقوة على أهمية التحليل الجنساني وتعميم مراعاة المنظورات الجنسانية، ومنع نشوب النزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالنزاع، وتعزيز المساواة الكاملة عن السياسات والإصلاحات المؤسسية، وحماية حقوق النساء والفتيات، وتحسين سبل الوصول إلى العدالة، وتعزيز الآليات المؤسسية للمساعدة على منع جميع أشكال العنف الجنسي والجنساني، ودعم فعالية الإغاثة والإنعاش. ونؤكد على الضرورة الملحة لكفالة الوصول الكامل إلى الخدمات الشاملة والمنسقة والجيدة النوعية، بما في ذلك الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية والدعم النفسي والمشورة القانونية.

ولا يمكن الوفاء بالتزامنا بتعزيز القيادة والممارسات على الصعيدين الإقليمي والعالمي في تنفيذ خطة المراة والسلام والأمن بدون التعاون الوثيق مع المنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات الإقليمية، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، ومجامع الفكر، والقطاع الخاص. وغدا، سنتخذ خطوة إلى الأمام من حيث توسيع نطاق تعاوننا الدولي بشأن المراة والسلام والأمن على الصعيد الإقليمي. فسنقوم، بالاشتراك مع الأمم المتحدة والاتحاد

المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين.

وتؤيد كولومبيا البيان الذي أدلى به ممثل كندا باسم ٥٦ من الدول الأعضاء.

إن جلسة اليوم هي بلا شك فرصة جيدة لتبادل أفضل الممارسات في تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن، واتخاذ إجراءات فعالة لضمان مشاركة المرأة واضطلاعها بدور قيادي في مختلف جوانب بناء السلام.

وقد ضربت كولومبيا مثلاً يحتذى في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بتسليمها بأنه من أجل تحقيق مجتمع سلمي وشامل للجميع على أساس مبادئ الشرعية، فإن زيادة الأعمال، والإنصاف، والتمكين السياسي والاقتصادي، وتعزيز الدور القيادي للمرأة أمر لا غنى عنه. إن حكومة بلدي مقتنعة بأن مشاركة المرأة في بناء السلام أمر له الأولوية، إذ ستسهم في تحقيق التحولات التي تقترح سياستنا المسماة "السلام في إطار الشرعية" توفيرها للنساء، ولا سيما في المناطق الريفية: مثل تحسين الظروف المعيشية التي ستترجم إلى استقلالهن الاقتصادي، فضلاً عن تهيئة بيئة عمل لائقة الظروف لكسر حلقات العنف التي تنتهك حقوق المرأة.

وبناء على ذلك، أنشئت وحدة المساواة بين الجنسين الرفيعة المستوى على يد نائبة رئيس كولومبيا، السيدة مارتا لوسيا راميريس بلانكو، في كانون الثاني/يناير، من أجل النهوض بتنفيذ ٥١ من المؤشرات الجنسانية المدرجة في الخطة الإطارية لتنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. وعلاوة على ذلك، قدمت الكيانات المعنية خطط عملها، وأفادت عن معدل تقدم بنسبة ٩٦ في المائة بالنسبة لـ ٥١ من المؤشرات الجنسانية. وهذه الخطط أدوات لتعزيز المساواة بين الجنسين، وسوف تكفل توفير فرص أكثر وأفضل للنساء، ولا سيما اللاتي تعرضن للعنف.

المدنية والعسكرية، التزامنا بسياسة عدم التسامح إطلاقاً إزاء سوء السلوك والاعتداء الجنسيين، ونسعى إلى تحسين تصدينا للاستغلال الجنسي والإيذاء والتحرش من خلال سياسة الاتحاد الأوروبي الجديدة.

وتتوافر بالفعل الصكوك والاستراتيجيات والالتزامات السياسية؛ وينبغي أن يصب تركيزنا الآن على التنفيذ، مع توفير المزيد من الإجراءات المحددة الهدف بشكل أفضل، لكي نوضح جميعاً التقدم الكبير الذي طال انتظاره قبل الاحتفالات الهامة بالذكرى السنوية في العام المقبل. بيد أن الوقت ليس في صالحنا، ويجب علينا أن نزيد جهودنا بصورة جماعية. وهذه البعثة ليست لصالح النساء والفتيات فحسب، بل أيضاً هي أيضاً من أجل الرجال والفتيان، الذين هم بحاجة إلى المشاركة الكاملة كعوامل تغيير إيجابية.

وأخيراً، ففي ضوء الذكرى العشرين المقبلة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، يؤكد الاتحاد الأوروبي مجدداً في عام ٢٠٢٠ التزامه بتقديم المساعدة للأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن بشكل أسرع وأكثر طموحاً. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى تقوية التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في جميع المجالات. ويجب أن نعمل معاً من أجل تحسين التحليل الجنساني، وزيادة البيانات المصنفة حسب نوع الجنس، وتحسين الخبرة الجنسانية، وزيادة مساءلة القيادة، وزيادة الموارد. ويمكن للأمم المتحدة أن تعتمد دائماً على دعم الاتحاد الأوروبي الثابت، لا في نيويورك فحسب، بل وفي جميع أنحاء العالم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كولومبيا.

السيد فرنانديز دي سوتو فالديراما (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أشكر رئيسة مجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المفتوحة بينما نقرب من الذكرى السنوية العشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأرحب بالإحاطات الإعلامية التي قدمتها

ذي أهمية حيوية هو خطة المرأة والسلام والأمن. ونشكر جنوب أفريقيا على قيادتها القوية بشأن جدول الأعمال هذا، ونرحب بالالتزام المتجدد للأمين العام، ودعوته إلى اتخاذ إجراءات. كما نرحب بتقرير الأمين العام بشأن الموضوع (S/2019/800) ونثني على عمل الخبراء الذين ساهموا فيه.

إن لاستراليا تاريخ تفخر به من الإسهام في السلام والأمن الدوليين. ومنذ عام ١٩٤٧، نشرت أستراليا قوات في أكثر من ٦٠ عملية في الخارج، بما في ذلك مساهمات طويلة الأمد مقدمة إلى بعض أقدم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. واليوم، يُدرب جميع أفراد قوات الدفاع الأسترالية المنتشرين في السياقات الهشة والمتضررة من النزاعات، في مجال المرأة والسلام والأمن. ولدنا أيضا ١٦٦ من المستشارين الجنسانيين التابعين لقوات الدفاع الأسترالية، الذين يمكن نشرهم في عمليات عسكرية وإنسانية وغوثية وإنعاشية.

وتعكس خطة المرأة والسلام والأمن حقيقة أن الصراعات لا تزال تؤثر على المرأة بصورة غير متناسبة. وكثيرا ما تكون احتياجات المرأة، ومساهماتها وتأثيرها في حالات الصراع وبناء السلام أمرا ثانويا. وتشكل حقوق النساء والفتيات العناصر الأساسية لخطة المرأة والسلام والأمن. إن تقارب الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لمنهاج عمل بيجين والذكرى السنوية العشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يتيح الفرصة لتسليط الضوء على أوجه التداخل بين هاتين الخطتين المهمتين.

إن المرأة والفتاة عنصران أساسيان لنجاح الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات والتصدي لها وحلها، وبناء السلام. بيد أن المرأة كثيرا ما تُستبعد من تسوية النزاعات وبناء السلام والعمليات الأمنية. وهذه الحالة تعرض السلام والاستقرار للخطر وتؤدي إلى تفاقم النتائج السلبية للنساء والفتيات. ولإنجاز هذه الخطة، يجب أن نعالج الأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسين، بما في ذلك المعايير الضارة والهياكل غير المنصفة. ويجب أن

وثمة خطوة أخرى إلى الأمام، وهي الموائد المستديرة التقنية بشأن المساواة بين الجنسين، التابعة للمجلس الوطني لإعادة الإدماج، والمؤلفة من المسؤولين الحكوميين النساء، ومن المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، والتي تعقد أسبوعيا لضمان إدراج العنصر الجنساني في كل مشروع إنتاجي معتمد في إطار عملية إعادة الإدماج.

والرئيس دوكي ملتزم بالنهوض بمشاركة المرأة في المناصب القيادية في مختلف المجالات السياسية. وتضم الحكومة أول مجلس وزراء من نوعه تسوده المساواة بين الرجل والمرأة، في تاريخ كولومبيا، وتشمل خططنا التنموية الوطنية فصلا مكرسا لتعزيز الإنصاف للمرأة، يعرف باسم ميثاق الإنصاف للمرأة، وتتمثل أهدافه في إنشاء شبكة نسائية وطنية تجمع السياسات والاستراتيجيات والصكوك المعتمدة التي تكفل اعتبار حقوق المرأة بمثابة جزء من خطط جميع فروع السلطة العامة.

وشهدت الانتخابات المحلية الأخيرة أكبر عدد من المرشحات حتى الآن، مما يعد مثالا على أن جهودنا الرامية إلى ضمان مشاركة المرأة في مناصب صنع القرار تؤتي ثمارها. وسنواصل المضي قدما على هذا الطريق، مع تسليمنا بأن النساء والفتيات يؤدين دورا أساسيا في مسيرة كولومبيا لبناء السلام.

وقبل أن أختتم بياني، وبصفتي رئيسة لجنة بناء السلام، أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأن اللجنة قد أعدت وقدمت وثيقة خطية نعتقد أنها ستكون مهمة بالنسبة لمناقشة اليوم، بما يتفق مع ولايتنا كهيئة استشارية لدى مجلس الأمن، والتي نعلم أنها ستكون مفيدة جدا للمجلس.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل استراليا.

السيد فايغيلد (أستراليا): يسرني أن أحاطب مجلس الأمن لأول مرة بصفتي الممثل الدائم الجديد لأستراليا، بشأن موضوع

ولم يتم ضمان مشاركتها في منع نشوب الصراعات وحلها. إضافة إلى ذلك، نشعر بقلق بالغ إزاء ما خلص إليه تقرير الأمين العام من أن المرأة مستهدفة حالياً بمستويات مرتفعة قياسية من العنف السياسي.

لا توجد فجوة بين الجنسين أكثر وضوحاً مما هي عليه في البعثات الميدانية، ولا سيما عمليات الأمم المتحدة للسلام. وعلى الرغم من الأدلة الواضحة على أن الإدماج الفعلي للمرأة في بعثات حفظ السلام يحسن من كفاءتها وفعاليتها إلا أن النساء لا يمثلن سوى ٤,٢ في المائة من الأفراد العسكريين التابعين للأمم المتحدة في الميدان.

نحتاج إلى آليات دولية تتغلب على الحواجز الهيكلية القائمة وتضمن مشاركة المرأة بشكل حقيقي في جميع عمليات صنع القرار في مجال السلم والأمن. نحن بحاجة إلى تمويل برنامج المرأة والسلام والأمن على النحو السليم والاستثمار في النساء بناء السلام. ونحن بحاجة إلى أن يقف الرجال ويدعموا هذه القضية بنفس قدر عزيمة النساء.

لقد أحرزت ألبانيا تقدماً كبيراً في تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين، بما في ذلك في قطاع الأمن. يوجد في ألبانيا حالياً خامس أكثر مجلس وزراء توازناً بين الجنسين في العالم، حيث تشغل النساء ٥٣ في المائة من المناصب الوزارية، بما في ذلك منصب وزيرة الدفاع. بينما تشكل النساء ١٨ في المائة من إجمالي أفراد القوات المسلحة أرسلت ألبانيا في حيزران/ يونيو للمرة الأولى امرأتين للعمل في عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في جنوب السودان.

قبل عام اعتمدنا خطة العمل الوطنية الأولى للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ومن أجل ضمان تنفيذها بالكامل أنشأنا مجموعة تقنية تتألف من جهات لتنسيق الشؤون الجنسانية، والتي تقوم بصياغة تقارير دورية، فضلاً عن مجموعة سياسية تتألف من ممثلين رفيعي المستوى لوزارات الخارجية والدفاع والصحة والحماية

نعزز ونحمي حقوق المرأة، بما في ذلك الحقوق الجنسية وحقوق الصحة الإنجابية. ويجب الالتزام بتحسين التكوين الجنساني في بعثاتنا لحفظ السلام وأجهزتنا الأمنية الوطنية.

يجب أن نلتزم بجدول أعمال الأمين العام الداعم للسلام وإجراءاته الهامة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

في أستراليا لا يمكن فصل جدول أعمال المرأة والسلام والأمن عن عملنا في مجال الاستجابة الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث، والمساعدة الإنمائية، وبعثات حفظ السلام وبناء السلام. لقد رأينا الفرق الذي أحدثه مستشارو الشؤون الإنسانية في جهود إعادة الإعمار. إنه الفرق الذي يغير الحياة. إنه يفضي إلى التحول نحو الأسلوب الذي ندير به أعمالنا.

خطة العمل الوطنية الثانية للمرأة والسلام والأمن في أستراليا، والتي ستصدر هذا العام، تستند إلى الالتزام بحقوق الإنسان والإدماج والمشاركة الفعالة للمرأة في جميع جوانب بناء السلام والاستجابة للأزمات والوقاية منها.

إننا نتطلع إلى مواصلة العمل مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها والمجتمع المدني للإسراع بتنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن في عام ٢٠٢٠ وما بعده.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ألبانيا.

السيدة كاداري (ألبانيا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد ألبانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

على الرغم من التقدم المحرز حتى الآن ووضع إطار معياري واسع النطاق بشأن المرأة والسلام والأمن إلا أن التنفيذ ما زال متأخراً، بينما لا تزال حواجز وتحديات عديدة قائمة. وكما يقول الأمين العام، لا يزال هناك تناقض صارخ بين القول والفعل. لا تزال المرأة ممثلة تمثيلاً غير كاف في عمليات السلام

السيدة أونيل (كندا) (تكلمت بالإنكليزية): أستمحكم عذرا، سيدي الرئيس، لأنني اليوم سأدلي ببيانين منفصلين. البيان الأول بالنيابة عن ٥٦ دولة عضو تمثل جميع المجموعات الإقليمية الخمس في الأمم المتحدة، بما في ذلك جنوب أفريقيا، وأنا أذكر ذلك كوسيلة لكسب الرضا.

تشكر مجموعة البلدان مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على إطلاعهم لنا على الأفكار والخبرات. كما نشكر أعضاء مجلس الأمن على جهودهم الرامية إلى معالجة حقوق الإنسان للمرأة والمساواة بين الجنسين وتأثير الصراع على الجنسين بصورة أكثر منهجية.

نثني على جنوب أفريقيا لتنظيمها هذه المناقشة المفتوحة حول الموضوع الهام المتمثل في التنفيذ الكامل والفعال لجدول أعمال المرأة والسلام والأمن. وكما يوضح أحدث تقرير للأمين العام (S/2019/800) بشأن هذا البند، فإن التنفيذ قد قطع خطوات كبيرة ولكن لا تزال هناك ثغرات وتحديات مستمرة، مما يجعل التنفيذ بعيد المنال. تؤكد المجموعة على أن العمل الهادف بشأن المرأة والسلام والأمن يتطلب الالتزام بالتنفيذ الكامل والفعال لجميع عناصر جدول أعمال المرأة والسلام والأمن والاعتراف بطبيعتها المترابطة وغير المنفصلة والتي تعزز بعضها البعض.

وترحب المجموعة بالتوصيات والإجراءات المقترحة الواردة في تقرير الأمين العام كوسيلة لسد الثغرات. نؤكد على أهمية الرصد والمتابعة المستمرين للتقدم المحرز. وتود المجموعة تسليط الضوء على الدور الحيوي الذي يؤديه المجتمع المدني في جميع جوانب جدول الأعمال، بما في ذلك رصد التنفيذ.

لا تزال المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا ومستبعدة بشكل مستمر من جهود السلم والأمن، بما في ذلك مفاوضات السلام. وتشدد المجموعة على أن مشاركة المرأة الكاملة والمتساوية والهادفة يجب أن تكون قائمة في جميع جوانب السلم والأمن، بما في ذلك كل

الاجتماعية، والتي تراقب التقدم من خلال تقييم التقارير. وكل عام تتم مناقشة الاستنتاجات في المجلس الوطني المعني بالمساواة بين الجنسين، وذلك بهدف تحسين السياسات الوطنية ومساءلة القيادة.

بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ وأيار/مايو ٢٠١٩ قمنا بالتعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية، بتنظيم ١٢ دورة تدريبية لأفراد عسكريين وأفراد شرطة كانت تركز على القضايا الجنسانية في العمليات العسكرية والشرطية، وعلى التعامل مع حالات ما بعد الصراع والعنف ضد المرأة والفتيات.

لا يزال تعيين النساء وترقيتهن إلى مناصب قيادية في الشرطة والجيش يمثلان أولوية. وبصورة أعم، ركزت الحكومة الألبانية بشكل واضح على السياسات الرامية إلى تعزيز المشاركة الحقيقية للمرأة في الحياة العامة. ونعتقد أن التمكين السياسي للمرأة يمكن أن يعزز بشكل كبير عملية صنع القرار على قدم المساواة بين الجنسين بجميع أنواعها، بما في ذلك قضايا السلم والأمن. وستواصل ألبانيا دعمها لجدول أعمال المرأة والسلام والأمن، والذي تم إدراجه ضمن أولويات رئاستنا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ٢٠٢٠، وكذلك في سعينا لعضوية مجلس الأمن لفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد أنه لا ينبغي استشارة النساء فحسب. يجب أيضا الإصغاء إلى المرأة. ينبغي تقدير خبراتهن وتجربتهن وقدرتهن على فهم احتياجات المجتمعات وأن يكون لهن تأثير حقيقي على جميع عمليات السلام. يجب أن تكون الرسالة التي تخرج من هذه المناقشة إلى العالم واضحة تمام الوضوح، وهي أنه لا يمكن تحقيق سلام دائم أو مستدام دون المشاركة الفعالة للمرأة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطيت الكلمة الآن لممثلة كندا.

للناجين من العنف الجنسي تحت المجموعة كيانات الأمم المتحدة والجهات المانحة على أن تقدم للناجين خدمات صحية غير تمييزية وشاملة، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية والدعم النفسي الاجتماعي والقانوني ودعم سبل العيش والخدمات الأخرى المتعددة القطاعات. إضافة إلى ذلك، ندعو مجلس الأمن إلى إدراج العنف الجنسي والجنساني بوصفه معياراً للجزاءات وتقييم الآثار المترتبة على الجزاءات بالنسبة للجنسين.

في الختام، وكما أشار متكلمون آخرون، سيكون عام ٢٠٢٠ عاماً متميزاً بالنسبة لجدول أعمال المرأة والسلام والأمن، وذلك مع حلول الذكرى السنوية العشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي تبنته ناميبيا.

وليس الآن بالوقت المناسب للتهاون مع الوضع الراهن، بل لأن نصبح أكثر طموحاً وأن نعالج الثغرات لنواصل تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن برمتها. وتدعو المجموعة جميع الكيانات التابعة للأمم المتحدة ومجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى إلى اغتنام هذه الفرصة للانتقال من الأقوال إلى الأفعال وكفالة التنفيذ الكامل والفعال للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وأود الآن أن أتكلم باللغة الفرنسية لأقول بضع كلمات بصفتي ممثلة كندا.

(تكلمت بالفرنسية)

أود أن أشكر جنوب أفريقيا على تقديمها للقرار ٢٤٩٣ (٢٠١٩) الذي اتخذ اليوم. وكما أشار رئيس المجلس هذا الصباح، من الجيد أن نعود إلى التوافق في الآراء. ونحيا جنوب أفريقيا على تركيزها على التنفيذ الكامل للخطة. وعلى غرار عدد من المتكلمين الآخرين، كنا نود أن نسمع لغة أقوى فيما يتعلق بالمدافعات عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني وقانون الصحة الجنسية والإنجابية. فكيف يجب أن يكون التنفيذ ليتسنى

عمليات صنع القرار الرسمية وغير الرسمية على جميع المستويات. يجب أن تكون هذه المشاركة محمية وغير قابلة للتفاوض. ونؤكد على تركيز الأمين العام على تعزيز الدعم والموارد من أجل المشاركة الفعالة للمرأة في عمليات السلم والأمن.

لا يزال العنف السياسي الذي يستهدف النساء يشكل مصدر قلق بالغ، مما يحول دون قدرة المرأة على المشاركة في الحياة العامة وعمليات صنع القرار. لا يزال الاستهداف المتعمد للنساء العاملات في بناء السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان يشكل مصدر قلق كبير. تدين المجموعة بأشد العبارات الممكنة الأعمال التي تشكل انتهاكات وإساءات للقانون الدولي لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الإنساني الدولي وتعيق تحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين والسلام والتنمية المستدامة.

إن ضمان مشاركة المرأة الكاملة والهادفة في قطاع الأمن، بما في ذلك عمليات حفظ السلام، هو مجال آخر لا يزال يتعين إحراز تقدم فيه. بينما كانت هناك بعض التطورات الإيجابية إلا أن التقدم بطيء للغاية. ترحب المجموعة بالتدابير المتكررة المتخذة لزيادة المشاركة الكاملة والهادفة للمرأة في عمليات حفظ السلام، بما في ذلك استراتيجية التكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٨. وتؤكد المجموعة أيضاً على الدور الرئيسي الذي يجب أن تقوم به قيادات البعثات في دمج المنظورات الجنسانية في جميع مكونات البعثات. يجب أن يكون هذا أولوية قصوى لقيادة الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة وجميع الدول الأعضاء.

ما زال العنف الجنسي والعنف الجنساني سائدين في حالات الصراع المسلح في جميع أنحاء العالم وعلى نحو مدمر. لا يزال هذا العنف من تكتيكات الحروب والإرهاب ويجب التصدي له باعتبار ذلك مسألة أمنية رئيسية. تدعو المجموعة إلى تعزيز تدابير العدالة والمساءلة للتصدي للعنف الجنسي والجنساني في الصراعات. وإدراكاً لأهمية تقديم المساعدة في الوقت المناسب

والطريقة الثانية التي تعمل بها كندا على تغيير طريقة عملها هي تمويل من هم في أمس الحاجة لذلك. فمنظمات حقوق المرأة التي تضطلع بأعمال التنفيذ الشاقة تعاني من نقص الموارد. والحركات المناصرة لحقوق المرأة بحاجة إلى التمويل. ونضع العقبات أمام التنفيذ عندما نطالب بأن يحدث التغيير في ظل دورات تمويل قصيرة وميزانيات ضئيلة. ولهذا السبب، ضاعفت كندا مساهمتها في صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني. ولهذا السبب أيضا، أطلقنا في وقت سابق من هذا العام صندوق تحقيق المساواة بين الجنسين، لجمع الشركاء، بما في ذلك القطاع الخاص، لتوفير مستويات غير مسبوقه من الموارد المستدامة للمنظمات والحركات النسائية. ولهذا تعهدنا أيضا بتقديم ٦٥٠ مليون دولار لمدة ثلاث سنوات لسد الفجوات في دعم الصحة الجنسية والإنجابية.

فلا مجال في المساواة بشأن الصحة الجنسية والإنجابية. ولا يمكننا استخدام حياة المرأة وحقوقها في التحكم بجسدها لغة للتفاوض بشأنها. وتشكل الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية عنصرا أساسيا في الخطة ويجب أن تظل كذلك فيما نحدد التزامنا ببذل الجهود الرامية لتنفيذها بالكامل.

وأخيرا، يجب أن نكون على وعي بضرورة شمول الجميع. أين الشباب ونساء الشعوب الأصلية والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وأحرار الهوية والميول الجنسية وحاملو صفات الجنسين، من بين آخرين؟ وبصراحة، فإن ثمن الاستبعاد الذي نتكبده باهظ للغاية لنواصل الحفاظ على الوضع الراهن. وما فتئ مجلس الأمن يقول إن المرأة تستحق مقعدا على الطاولة. ومع ذلك، هناك أزمات حول العالم تُستبعد فيها النساء من اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهن. ولفترة طويلة جدا، طالبنا النساء بتبرير مشاركتهن وتقديم البيانات وتعليل مساهمتهن الخاصة. ولقد حان الوقت لوضع عبء التبرير على الذين يواصلون استبعاد نصف سكان العالم.

تحقيق نتائج ملموسة؟ وترى كندا أن المسألة تتعلق بإحداث تغيير في أساليب التعاون الحالية.

(تكلمت بالإنكليزية)

وتقوم كندا بذلك من خلال ثلاثة سبل أولها إنشاء الشراكات. فالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تتطلب منا أن نخرج من عزلتنا المؤسسية والاجتماعية. وفي كندا، على سبيل المثال، تنطوي خطة عملنا الوطنية على شراكة بين تسع وزارات ووكالات، والعديد منها ذات ولايات محلية في المقام الأول. ونذكر أن السلام والأمن لا يتعلقان بالسياسة الخارجية أو الدفاع فحسب. فالنساء في جميع أنحاء العالم يواجهن أشكالا متداخلة من العنف والتمييز، بما في ذلك في كندا، وخاصة فيما بين النساء والفتيات وذوي الروحين من الشعوب الأصلية.

وتكتسي الشراكات القائمة على الاحترام المتبادل مع البلدان الأخرى نفس القدر من الأهمية. وفي عام ٢٠٢٠، ستشارك كندا في رئاسة شبكة مراكز الاتصال المعنية بالمرأة والسلام والأمن مع أوروغواي، وستبنيان على العمل الممتاز الذي يضطلع به الرئيس الحالي، ناميبيا. ومن خلال مبادرة "إلسي" بشأن المرأة في عمليات السلام، تتعاون كندا مع غانا وزامبيا والسنغال لتقييم العقبات والتصدي لها ووضع تدخلات جريئة لإحداث أثر بالنسبة للنساء في مؤسسات الشرطة والجيش. ويتأسس رئيس أركان الدفاع في كندا شبكة من نظرائه في الأمم المتحدة ينصب تركيزها على المرأة والسلام والأمن ويدعو جميع رؤساء أركان الدفاع إلى الانضمام إليه.

والأمر واضح كل الوضوح - لا يمكن للأفكار الجيدة أن تكون حكرا على أي بلد أو منطقة. ونتطلع، من خلال عملنا مع الشركاء، إلى اليوم الذي نتوقف فيه عن قول إننا بحاجة إلى القيام بالمزيد وأن نقول إننا اتخذنا إجراء ونجحنا.

ولا تزال حوادث العنف ضد النساء والفتيات والاعتداءات على حقوق الإنسان تُرتكب في حالات النزاع وما بعد النزاع. ولا يزال تمثيل المرأة على مستويات صنع القرار وإشراكها في جهود منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها غير كافيين. ومن المثير للقلق بنفس القدر أن الإرادة السياسية لا تتسق دائما، وأن المجتمع الدولي كثيرا ما لا يرقى إلى مستوى طموحاته. ويجب ألا نسمح بأي انتكاس أو تراجع في هذه الخطة الهامة. ولذلك، يجب أن نعزز إرادتنا السياسية للحفاظ على المسار صوب الأهداف التي حُددت منذ ما يقرب من ٢٠ عاما.

وقد رحبنا بالقرارات الأخيرة الصادرة عن مجلس الأمن بتوسيع نطاق معايير تحديد الجزاءات المفروضة على الأفراد الذين يرتكبون أعمال العنف الجنسي والجنساني في سياق النزاع المسلح. ونود أن نرى هذه الممارسة تشهد تقدما حتى يصبح العنف الجنسي والجنساني عنصرا موحدا في نظم الجزاءات.

وتشكل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها لجميع النساء والفتيات وتمكينهن إحدى الأولويات القائمة منذ أمد بعيد في ليتوانيا. ولا يزال بلدي ملتزما التزاما راسخا بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ونحن ندرك تماما أن حجم الخطة وتعقيد تنفيذها يتطلبان بذل جهود متسقة وشاملة. وفي هذا الصدد، ينبغي الاعتراف بالدور المحوري الذي يضطلع به المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية. ونعرب عن قلقنا إزاء زيادة عدد الهجمات والتهديدات التي يتعرض لها المجتمع المدني، ولا سيما ضد المدافعات عن حقوق الإنسان، اللاتي تشكل سلامتهن وحمايتهن ضرورة أساسية، لأنهن حليفاتنا الرئيسيات في الدفع قدما بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وتعمل ليتوانيا حاليا على خطة عملها الوطنية الثانية، التي تتوخى إيجاد السبل والأدوات اللازمة لمواصلة تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ونعمل على نحو وثيق مع ممثلي المجتمع المدني في صياغة الخطة. ولا يتوقف الأمر على مجرد

والمجتمع المدني رائد حقا في جعل التنفيذ شاملا. ومجموعاته ليست من أصحاب المصلحة فحسب بل شركاء على قدم المساواة. وهم من يبنون لنا، عمليا، كيفية مواجهة الاستبعاد. ومن هذا المنطلق، أضفت كندا طابعا رسميا على علاقتنا مع المجتمع المدني من خلال خطة عملنا الوطنية ونواصل التطوع إليهم لمحاسبتنا. وفي ضوء قرار اليوم، نشكر على وجه الخصوص فريق المنظمات غير الحكومية العامل على جلبيه لآلاء صلاح الرائعة، ومن خلالها، أصوات النساء السودانيات إلى المجلس. ونتوجه بالشكر أيضا إلى قيادة الفريق لدفعنا للحفاظ على رؤيتنا المشتركة للخطة وتذكيرنا بأن جميع مكاسبنا لا تزال ثمينة.

وفي حال انتخابنا في مجلس الأمن في عام ٢٠٢١، ستواصل كندا مناصرة الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والعمل داخل وخارج هذه القاعة لتحويل تطلعات الخطة للتغيير إلى واقع. ويجب أن نؤدي ذلك العمل الآن، ولا بد أن نفعل ذلك معا.

السيدة بليبيتي (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالثناء على جنوب أفريقيا، بصفتها رئيسة مجلس الأمن خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، على عقد مناقشة اليوم الهامة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2019/800) وتوصياته وتشجيعه. وتؤيد ليتوانيا البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي ومجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

وقد شكّل القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) معلما بارزا في جهودنا الجماعية الرامية إلى النهوض بالمساواة بين الجنسين في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، ونحن نستعد للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للقرار في العام المقبل، لا يزال أمامنا شوط طويل لنقطعه على طريق التنفيذ المليء بالعقبات والتحديات، مما يعني أنه على الرغم من الإنجازات التي تحققت خلال الـ ١٩ سنة الماضية، فإن أهداف ذلك القرار لم تتحقق بالكامل، ولا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به.

المناقشة إسهاما مهما في هذا الجهد وهي بمثابة فرصة لتبادل الممارسات الجيدة وعرض الإنجازات وتحديد العوائق وتقديم مقترحات جريئة. وقبل الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، نحن بحاجة إلى المضي قدماً بشكل ثابت من خلال عدم التخلي عن أحد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به وفد كندا باسم مجموعة من البلدان.

نشكر جنوب أفريقيا على عقد هذه المناقشة. وفي سياق الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء منصب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، تود الأرجنتين أن تؤكد من جديد دعمها للعمل الذي أُنجز.

إن تحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين الكامل للنساء والفتيات بكل تنوعهن، وكذلك ضمان تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الخطة المتعلقة بالسلام والأمن، شروط لا غنى عنها لمنع نشوب النزاعات بشكل فعال وللتوصل إلى حلول سلمية وبناء سلام مستدام. وفي هذا الصدد، يجب أن نضاعف جهودنا المبذولة لزيادة تمثيل المرأة ومشاركتها وقيادتها في جميع عمليات بناء السلام ومنع نشوب النزاعات على جميع مستويات صنع القرار.

يمثل العنف الجنسي في النزاعات أحد أفظع الانتهاكات للكرامة الإنسانية وأكثرها بشاعة ويمثل عقبة أمام زيادة مشاركة المرأة في حل النزاعات وبناء سلام مستدام. ولذلك، نود أن نعزز التزامنا بمنع هذه الجرائم واستئصالها ومساءلة مرتكبيها وجعل الضحايا في صلب عملنا، مع بذل جهود متضافرة

التشاور معهم، بل نصوغ الخطة معا. ونرى أن من الأهمية بمكان الانخراط والتعاون مع الخبراء الذين نجد الكثير منهم في المجتمع المدني. ويمكن للمجتمع المدني أن يساعدنا أيضا في البحث عن سبل مبتكرة لتعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والتصدي لتحديات عديدة. وتدعم ليتوانيا المبادرات عالية الأثر الرامية إلى البحث عن سبل مبتكرة للمضي قدما من قبيل صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني. ويدعم بلدي عمل الصندوق وقد خصص له للتو مساهمة اختيارية أخرى في للعمل الهام الذي يضطلع به.

وتواصل ليتوانيا الدعوة بقوة إلى إدماج المنظور الجنساني في جميع جوانب عمليات حفظ السلام. وقد أثبتت زيادة أعداد النساء في صفوف حفظة السلام ونشر مستشاري حماية المرأة والشؤون الجنسانية من النساء فضلا عن الدورات التدريبية في مجالي حقوق الإنسان والتوعية الجنسانية، نجاحها. وعليه، ينبغي تعزيز ذلك. وعلى الصعيد الوطني، يسعى بلدي إلى نشر قوات حفظ السلام بقدر أكبر من التوازن بين الجنسين ويواصل تشجيع النساء من ضباط الشرطة والجيش على التقدم بطلبات الالتحاق بصفوفهن. وقد تجاوز التدريب الإلزامي الذي توفره ليتوانيا قبل النشر فيما يتعلق بمراعاة الاعتبارات الجنسانية ومنع الاستغلال الجنسي وتحديد مؤشرات العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات والتصدي لها المفاهيم المجردة، متجها نحو المزيد من التعلم العملي القائم على أساس السيناريوهات المحتملة. ونشجع جميع البلدان المساهمة بقوات على ضمان أن تفي التدريبات السابقة للنشر والتدريب أثناء البعثة بأعلى معايير مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن مراعاة الاعتبارات الجنسانية والتصدي للعنف الجنسي.

رغم بعض الاتجاهات الإيجابية، لا يزال التقدم المحرز في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بطيئا للغاية وهناك حاجة إلى المزيد من العمل لتحقيق أهدافنا. وتشكل هذه

لقد مرت ٢٠ سنة وتم القيام بعمل استثنائي لتغيير مفهوم دور المرأة في عمليات السلام. ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق لأن المرأة لا تزال ممثلة تمثيلاً ناقصاً في جميع مراحل عمليات السلام وتبقى عرضة للمخاطر خلال النزاع وبعده. ويجب عمل الكثير لترجمة أهداف الخطة بشكل كامل إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع. وإذ نمضي قدماً، نود أن نسلط الضوء على النقاط التالية:

أولاً، من الضروري تعزيز الإرادة السياسية للدول الأعضاء والحفاظ عليها. وتشكل الالتزامات الثابتة والإجراءات الملموسة من جانب جميع الدول عوامل حاسمة لنجاح الخطة. ويمكن للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن يساعد على تعزيز تنفيذها. والتنسيق والاتساق الفعالان أمر ضروري داخل منظومة الأمم المتحدة، مع مراعاة الطابع الشامل للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويتعين على الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهي هيئات لكل منها دور فريد، العمل معاً بطريقة تكاملية وتمشياً مع ولاية كل منها.

ثانياً، إننا نؤكد بقوة على مشاركة المرأة في كل مرحلة من مراحل عمليات السلام، بما في ذلك إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. والجانب الذي نريد أن نتخذه كمثال على ذلك هو الإجراءات المتعلقة بالألغام التي كثيراً ما يتم تجاهلها في مناقشاتنا. وفي فييت نام، لا يزال هناك ما يقدر بنحو ٨٠٠ ٠٠٠ طن من مخلفات الحرب من المتفجرات مما يؤثر بشدة على ملايين الناس، وخاصة النساء والأطفال. ومن أجل تسليط الضوء على المشكلة، تولي حكومة فييت نام اهتماماً خاصاً لمشاركة النساء وإسهامهن في الإجراءات المتعلقة بالألغام لأن النساء هن أفضل المعلمات في مجال نقل المعرفة إلى أطفالهن وأسرهن والمجتمع ككل. ويضطلع الاتحاد النسائي الفيتنامي بدور هام في هذا الصدد. وبدعم من الشركاء الدوليين، يُشرك الاتحاد المرأة بنشاط في عملية التوعية بمخاطر الألغام وتقديم المساعدة للضحايا

لمعالجة الأسباب الهيكلية الأساسية التي تجعل المرأة ضعيفة للغاية ومعرضة للخطر.

وفيما يتعلق بالتدابير الرامية إلى تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، دريت وزارة الدفاع الأرجنتينية في هذا العام ٤٥٠ فرداً من العسكريين باستخدام الصكوك المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني. كما أُجريت دراسات استقصائية لا تُذكر فيها أسماء لتحديد الحالات التي تُنتهك فيها الحقوق واستُخدمت النتائج في سياق التدريب. وقد مكّنت هذه الدراسات الاستقصائية من تحديث إطار نموذج التدريب لهؤلاء الأفراد بشكل مستمر.

ومن أجل تعزيز دور المرأة في مجال بناء السلام الإقليمي، قدم الوزير الأرجنتيني في شهر آب/أغسطس إلى ممثلي وسفراء المخروط الجنوبي، خلال الاجتماع الثاني للشبكة الاتحادية للوسطاء، اقتراحاً لإنشاء شبكة إقليمية للوسيطات في المخروط الجنوبي لتعزيز وزيادة الموارد المتاحة لتدريب الوسيطات وكذلك لتعزيز تمكين المرأة ومشاركتها بقوة في مندييات صنع القرار.

وأود في الختام أن أؤكد أنه يجب علينا ضمان استمرار الوصول إلى التعليم بصورة آمنة أثناء النزاعات. وهذا هدف أساسي سيسهم في حماية النساء والفتيات من مخاطر النزاع المسلح. ولذلك، أود أن أوجه الانتباه إلى الدور الهام "لإعلان المدارس الآمنة"، وهو مبادرة تقودها النرويج والأرجنتين وأدعو الدول إلى تأييد هذا الإعلان وهو صك غير ملزم يسهم أيضاً في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل فييت نام.

السيد دانغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أشكر رئاسة جنوب أفريقيا على عقد هذه المناقشة المفتوحة البالغة الأهمية وعلى تركيز المناقشة على الجانب التنفيذي للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

النساء بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٧ نسبة ٢ في المائة فقط من الوسطاء و ٨ في المائة من المفاوضين و ٥ في المائة من الشهود والموقعين في جميع عمليات السلام الكبرى. ونعتقد أنه يجب تحسين هذه الإحصاءات على نحو يصب في مصلحة النساء والفتيات، وليس عند خط النهاية فحسب. فكيف نفعل ذلك؟

أولاً، ينبغي ألا يكون إشراك النساء في عمليات السلام مجرد عملية شكلية لتحديد عدد النساء اللاتي حضرن الاتفاق النهائي. ويجب أن تكون المرأة جزءاً لا يتجزأ من المفاوضات الرسمية وغير الرسمية على حد سواء من البداية إلى النهاية وفي أعقاب حل النزاع لضمان عدم استبعاد النساء من المراحل الحاسمة لعمليات السلام، بما في ذلك في المفاوضات الأولية التي تجري في الغرف الخلفية بشأن كيفية سير العملية نفسها. ويجب أن تسترشد جميع تدخلات السلام والأمن بالتخطيط المبكر المبني على تحليل النزاع والتحليل السياسي المراعي للمنظور الجنساني.

ثانياً، لا يوجد بديل عن التمويل والوضوح في إجراءات وميزانيات الجهات الفاعلة في مجال السلام والأمن. فتلك هي الطريقة الأكثر وضوحاً التي يمكن بها للدول الأعضاء أن تحدث تغييراً حقيقياً. وتؤيد الإمارات العربية المتحدة بقوة أن يستهدف ما لا يقل عن ١٥ في المائة من مجمل إنفاق الأمم المتحدة على السلام والأمن صراحة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ونشجع جميع الجهات المانحة على أن تتجاوز ذلك الحد الأدنى المطلوب. وندعو كذلك إلى إيلاء الأولوية لآليات التمويل التي تتناول بصفة خاصة الدور الهام للمرأة في الاستجابات الإنسانية وتلك المتعلقة بالنزاعات. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في تقديم المساعدة في مرحلة ما بعد النزاع أو صرف الأموال لذلك الغرض تحديداً.

ولذلك، فإننا نؤيد بنود ميزانية هادفة لحماية عمل الأمم المتحدة في المجال الإنساني وفي مجال السلام، بما يتماشى مع نتائج مؤتمر أوصلو بشأن القضاء على العنف الجنسي والجنساني

واستصلاح الأراضي المزروعة بالألغام للمساعدة في ضمان سلامة السكان المحليين وتنميتهم والحفاظ على سبل عيشهم.

أخيراً وليس آخراً، ندعو إلى إيلاء اهتمام أكبر لرصد وقياس تقدمنا. واتباع نهج كلي لتنفيذ الخطة يتطلب مجموعة شاملة من المؤشرات لتقييم أداؤها. وقد وُضعت هذه المؤشرات قبل ١٠ سنوات ولكن لم يتم استخدامها لتحقيق أقصى استفادة منها. وتمثل الذكرى السنوية القادمة فرصة جيدة لإيجاد طرق ووسائل للتفعيل الكامل لهذه المؤشرات.

في الختام، تؤكد فييت نام من جديد التزامها القوي بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وستعمل بشكل وثيق مع الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين من أجل الاحتفال بالذكرى اعتماد الخطة في العام المقبل بطريقة ذات مغزى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الإمارات العربية المتحدة.

السيدة نسبية (الإمارات العربية المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر جمهورية جنوب أفريقيا على عقدها اليوم هذه المناقشة المفتوحة السنوية بشأن المرأة والسلام والأمن، وهو موضوع يمثل أولوية قصوى بالنسبة للإمارات العربية المتحدة ويتعين أن يكون الحال كذلك بالنسبة لنا جميعاً بالنظر إلى الأدلة الصارخة على الثغرات المتبقية، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2018/800). وقد سُررنا أيضاً بالمشاركة في تقديم القرار ٢٤٩٣ (٢٠١٩) الذي اقترحتموه، سيدي الرئيس، اليوم.

وهناك اعتراف واسع النطاق بحقيقة أنه عندما تشارك المرأة بشكل هادف في عمليات السلام، فإن احتمالات استمرار السلام لمدة ١٥ عاماً أو أكثر تزيد بنسبة ٣٥ في المائة. ورغم هذا الاعتراف وكثرة النزاعات في جميع أنحاء العالم، لم يتخذ عدد كاف من الدول الخطوات اللازمة نحو التنفيذ. فقد شكلت

في هذا الوقت من العام المقبل، خطة عمل للدول الأعضاء في الأمم المتحدة مع قوائم نهائية لبعض الإصلاحات الرئيسية اللازمة لضمان تعميم مراعاة المنظور الجنساني في خدمات الأمم المتحدة للمجتمعات في مرحلة ما بعد النزاع ومرحلة التعافي.

وكما سمعنا اليوم، فإن تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن ليس ضرورة من الناحية الأخلاقية من أجل تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين فحسب، إنه كذلك أمر بالغ الأهمية لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام المستدام. والنساء هن أول المستجيبين، وركائز مجتمعاتنا وأسرنا وعوامل للتغيير. وستظل الإمارات العربية المتحدة ملتزمة بتلك الرؤية. وتمشيا مع تلك الرؤية، أود أن أشير إلى أن إشراك المرأة من مناطق النزاع، ولا سيما الشبابات، في الإحاطات بشأن المسائل ذات الصلة يكتسي أهمية بالغة لخطة المرأة والسلام والأمن، ومن شأنه أن يبرهن على التزام حقيقي بها هنا في هذه القاعة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد دي سوزا مونتيريو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم الهامة بشأن المرأة والسلام والأمن. كما أود أن أشكر مقدمي الإحاطات على رؤاهم وأفكارهم.

خلصت الدراسة العالمية التي أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في ٢٠١٥، والتي صممت في سياق الذكرى السنوية الخامسة عشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، إلى استنتاج مفاده أن احتمال دوام اتفاق السلام لما لا يقل عن ١٥ سنة يزداد بنسبة ٣٥ في المائة عندما تشارك المرأة في التفاوض عليه. وقد حققت المرأة نجاحا كبيرا، على مدى السنوات الماضية، في حوض غمار السلام، في كل مرة أتيحت لها الفرصة. وهناك دروس هامة يمكن استخلاصها من المشاركة في عمليات السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي وغينيا -

في الأزمات الإنسانية الذي شاركنا في استضافته في أيار/مايو. كما نؤيد بقوة التطبيق الإلزامي لمؤشرات نوع الجنس والسن في جميع برامج الأمم المتحدة.

ثالثا، نحن ببساطة نحتاج فعليا إلى زيادة عدد النساء في عمليات حفظ السلام، وكما قال الجميع مرارا وتكرارا. كيف نقوم بذلك عمليا؟ كمثل من الإمارات العربية المتحدة، نشير إلى شراكتنا مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتنظيم برنامج تدريب عسكري وفي مجال حفظ السلام لـ ١٣٤ امرأة من المنطقة العربية هذا العام من أجل تزويد النساء بالمهارات والشبكات لكي يخدمن ويقدن. ونتيجة لنجاح البرنامج، أعلنت الإمارات العربية المتحدة مؤخرا عن جولة ثانية في منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، تهدف إلى توسيع النطاق ليشمل أيضا متدربات من أفريقيا وآسيا. وسيدعم البرنامج الاستراتيجيات الإقليمية في تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن ودعم تدريب النساء في العنصر العسكري وفي حفظ السلام، لا في منطقتنا فحسب، بل على الصعيد العالمي كذلك.

رابعا، ينبغي إيلاء الأولوية للإصلاحات الانتخابية في جميع أنحاء العالم لتمكين المرأة من المشاركة السياسية الآمنة كناخبة ومرشحة، بما في ذلك استخدام نظام الحصص، عند الاقتضاء، كما فعلنا في الإمارات العربية المتحدة، الأمر الذي أدى إلى تحقيق توازن بين الجنسين بنسبة ٥٠ في المائة مقابل ٥٠ في المائة في الانتخابات البرلمانية الأخيرة.

وأخيرا، نعتقد أن من شأن التركيز على إشراك المرأة في إعادة البناء بعد انتهاء النزاع أن يحدث أثرا مضاعفا، ويتعين أن يظل من الأولويات. ولذلك، يسرني أن أعلن أن الإمارات العربية المتحدة ومعهد جورج تاون للمرأة والسلام والأمن أطلقا، على هامش مناقشة اليوم، سلسلة من حلقات النقاش بشأن دور المرأة في التعمير بعد انتهاء النزاع، وهو أحد الأبعاد الأساسية للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). واستنادا إلى نتائج ذلك التعاون، سنصدر

من أننا نعتز بأننا اتخذنا خطوات ملموسة نحو تحقيق الأهداف المتعلقة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة من النساء، فإننا ندرك الحاجة إلى التصدي للتحديات الهيكلية الناجمة عن حقيقة أن النساء لم يوظفن بأدوار قتالية في القوات المسلحة إلا في الآونة الأخيرة. والبرازيل مستعدة للعمل بشكل وثيق مع إدارة عمليات حفظ السلام على التزام البرازيل بزيادة مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام، فإنها ستستضيف الدورة التدريبية لضابطات الأمم المتحدة العسكريات لعام ٢٠٢١. وهذه هي المرة الأولى التي تعقد فيها الدورة في الأمريكتين. وعلاوة على ذلك، وضع مركزنا المتكامل للتدريب على حفظ السلام كذلك - وسيستضيف عما قريب - دورة تدريبية موجهة في المقام الأول إلى العسكريين غير المقاتلين، بغية إعداد المزيد من العسكريات.

والالتزام الآخر لخطة العمل الوطنية البرازيلية هو إدراج منظور المرأة والسلام والأمن في مشاريع التعاون في سياقات بناء السلام. وقد كان ذلك المبدأ التوجيهي ضروريا، على سبيل المثال، في صياغة مشاركتنا في تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام. وتشيد البرازيل بالجهود الرامية إلى تحسين إدماج خطة المرأة والسلام والأمن في جهود الأمم المتحدة لبناء السلام في الميدان وتشجعها. وقد شكل اعتماد استراتيجية لجنة بناء السلام الجنسانية لعام ٢٠١٦ خطوة إيجابية في هذا الاتجاه، مع جعل لجنة بناء السلام كذلك أول هيئة حكومية دولية تعتمد وثيقة كهذه. إننا نرحب بأخذ البعد المتعلق بالمرأة والسلام والأمن في الاعتبار في مشاركة لجنة بناء السلام في التشكيلات القطرية وكذلك في إعداد البرامج التي يمولها صندوق بناء السلام.

وكذلك نؤيد تأييدا تاما الدعوة إلى تعزيز دور لجنة بناء السلام في المناقشات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وقد قدمت القائدة البرازيلية مارسيا براغا، الحائزة على جائزة داعية العام

بيساو وكولومبيا والعديد من الأماكن الأخرى. وتبين الأدلة أن المتحاربين عادة ما يتقون في المرأة كوسيط نزيه في عمليات السلام، بطرق تساعد على ردم الهوة بين الآراء المتباينة. وفي عدد من الحالات، فإن حفظة السلام من النساء هن وحدهن اللاتي تمكن من الاتصال بالإناث من السكان المحليين، الأمر الذي يمد بعثات الأمم المتحدة بمعلومات ثمينة عن كيفية تحسين حماية المدنيين، إلى جانب كيفية وفاء البعثات بولاياتها ككل.

ويجب علينا أن نشير كذلك إلى أن المرأة قدمت مساهمة لا تقدر بثمن أثناء صياغة ميثاق الأمم المتحدة، الذي ربما يشكل مجهود السلام الأطول أمدا على الإطلاق. وتعتز البرازيل بأن إحدى المندوبات الأربع اللاتي شاركن في مؤتمر سان فرانسيسكو كانت عالمة أحياء وسياسية برازيلية، وهي بيرثا لوتز، التي وقعت على الميثاق باسم البرازيل.

وقد انضمت البرازيل، في آذار/مارس ٢٠١٧ في أعقاب توصيات المجلس، إلى مجموعة متنامية من الأمم التي اعتمدت خطط عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن. وقد التزمنا، باعتمادنا خطة عملنا التي جددت في ٢٠١٩ لفترة أربع سنوات إضافية، باتباع مبادئ توجيهية واضحة دعما للمشاركة الكاملة للمرأة في جهود السلام الدولية. وقد كانت الخطة، من بين الالتزامات الأخرى التي ترجمت إلى سياسة، فعالة في زيادة نسبة الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة من النساء في مساهمتنا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن نفس المنطلق، ترحب البرازيل بالأولوية التي توليها الأمانة العامة وإدارة عمليات حفظ السلام لتحقيق ذلك الهدف، وبصفة خاصة باستراتيجية التكافؤ الجنساني وسط الأفراد النظاميين للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٨، التي تشكل جزءا من مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام.

إن البرازيل، بوصفها بلدا مساهما بقوات وبأفراد شرطة لفترة طويلة، ملتزمة تماما بنجاح تلك الاستراتيجية. وعلى الرغم

تؤيد النمسا البيانين اللذين أدلى بهما المراقب عن الاتحاد الأوروبي وممثل كندا، باسم مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن. النمسا داعم قوي لخطة المرأة والسلام والأمن منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونعمل باستمرار من أجل تعزيز وإعمال التنفيذ الكامل والفعال لخطة المرأة والسلام والأمن. ونحن نفعل ذلك على المستوى الوطني، من خلال التعاون الدولي مع البلدان الشريكة والمجتمع المدني، وكذلك من خلال دعمنا للأمم المتحدة، ولا سيما هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

نرحب بتقرير الأمين العام (S/2019/800) وتوصياته. ونلاحظ مع القلق أن الالتزامات المتفق عليها لم يقابلها عمل. واسمحوا لي أن أشير إلى بعض الأمثلة فحسب: لا تزال المشاركة المجدية للمرأة في عمليات التفاوض من أجل السلام حقيقة بعيدة المنال في العديد من مناطق الصراع؛ العنف ضد المرأة، وخاصة النساء المدافعات عن حقوق الإنسان، في ازدياد؛ والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس ما زالت تستخدمه أطراف النزاع سلاحا من أسلحة الحرب.

ونشكر السيدة لينا إيكومو والسيدة آلاء صلاح على شهادتيهما المؤثرتين والمثيرتين للإعجاب حقا هذا الصباح. ونحبي شجاعتهم وشجاعة كل النساء اللاتي يناضلن من أجل السلام كل يوم. إننا نسمع نداءهن ونداء الأمين العام الذي يجبرنا بالتركيز على التنفيذ الكامل لجميع جوانب خطة المرأة والسلام والأمن.

وأود أن أشدد بإيجاز على ثلاثة عناصر من مشاركة النمسا في التنفيذ الكامل والفعال لخطة المرأة والسلام والأمن.

أولا، بما أن الموارد المالية كثيرا ما لا ترقى إلى مستوى الالتزامات السياسية والأموال لا تصل غالبا إلى الفئات الأكثر ضعفا، بما في ذلك المنظمات النسائية التي تعمل على منع نشوب الصراعات العنيفة وبناء السلام، نحن مانحين وداعمين

للمساواة بين الجنسين في صفوف العسكريين لعام ٢٠١٩ على أعمالها في جمهورية أفريقيا الوسطى، إحاطة أمام لجنة بناء السلام في حزيران/يونيه الماضي. وفي إطار متابعة الإحاطة التي قدمتها القائدة براغا، أوصت لجنة بناء السلام مجلس الأمن بتشجيع تبادلات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى مع القيادات النسائية في المجتمعات المحلية، كوسيلة لتحسين فهم الانتهاكات وتعزيز قدرات الإنذار المبكر وتوفير نصح أكثر ملاءمة لحماية المدنيين.

وفي الختام، وإذ نقرب من موعد الذكرى السنوية العشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فقد حان الوقت للمزيد من التفكير في التقدم الواضح الذي أحرزه المجتمع الدولي بشأن خطة المرأة والسلام والأمن على مدى العقدين الماضيين. ومع ذلك، يجب علينا أن نتطلع إلى المستقبل من أجل الحفاظ على الزخم وبذل الجهد من الجهود. وتود البرازيل أن ترى لجنة بناء السلام، من الآن فصاعدا، تضطلع بدور أكبر في سياق الذكرى السنوية العشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ولطالما وفرت لنا خطة المرأة والسلام والأمن موادا للمناقشة أكثر مما قد يتسنى لمجلس الأمن معالجته. وفي لجنة بناء السلام، من ناحية أخرى، يمكننا، على سبيل المثال، تنظيم أسبوع للمرأة والسلام والأمن بهدف تقييم العديد من الدروس المستفادة والممارسات الجيدة المنبثقة عن مشاركة المرأة في حفظ السلام وبناء السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل

النمسا.

السيد كيكورت (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر جنوب أفريقيا على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن التنفيذ الكامل والفعال لخطة المرأة والسلام والأمن، التي نعتبرها نقطة انطلاق للتخصيص للذكرى السنوية العشرين للقرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) التي تحل في تشرين الأول/أكتوبر القادم.

للتحدث أمامها، وكذلك على جهودها المشكورة في رئاسة مجلس الأمن خلال تشرين الأول/أكتوبر. كما أعرب عن الشكر للأمين العام على إحاطته القيمة والتقارير (S/2019/800) المقدم منه في هذا الشأن، وكذلك لمقدمي الإحاطات الإعلامية الأخرى التي أثرت هذا النقاش.

تحل في العام القادم الذكرى السنوية العشرون لاتخاذ قرار مجلس الأمن التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، مما يحتم علينا الوقوف على ما تم إنجازه في سبيل تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن وقرارات مجلس الأمن اللاحقة ذات الصلة. ففي إطار إشراك المرأة على جميع مستويات صنع القرار كحجر الأساس الذي تقوم عليه رؤية مصر ٢٠٣٠ لتمكين المرأة، أود أن أستعرض بإيجاز أبرز الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز دور المرأة في السلم والأمن.

اعتمدت الحكومة المصرية في أيار/مايو الماضي مبادرة تهدف إلى وضع خطة عمل وطنية متكاملة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ترمي إلى تحقيق المشاركة الكاملة للمرأة في تحقيق السلام والأمن. وتشارك مصر بعدد ٤٨ من العناصر النسائية حاليا، وجاري العمل على زيادة هذا العدد ضمن قواتها المشاركة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في مختلف أنحاء العالم. وفي نفس السياق، أيدت مصر بشكل كامل سياسة الأمين العام المتمثلة في عدم التسامح إزاء جرائم الاستغلال والإيذاء الجنسيين، حيث كانت مصر من أوائل الدول التي انضمت إلى دائرة القادة للاستجابة ومنع جرائم الاستغلال والإيذاء الجنسيين، وشبكة نقاط الاتصال الوطنية للمرأة والسلام والأمن. كما انضمت إلى التعهد الطوعي لمنع الاستغلال والإيذاء الجنسيين.

وبادرت مصر منذ عام ٢٠١٧ إلى اعتماد قرار الجمعية العامة لاستحداث بند بشأن هذه المسألة، والعمل نحو الدفع بالمقاربة الشاملة للتصدي لجرائم الاستغلال والإيذاء الجنسيين على مستوى منظومة الأمم المتحدة ككل، ومساءلة مرتكبي هذه الجرائم وتقديم الدعم بأنواعه المختلفة لضحايا هذه الجرائم.

فخورين لصندوق المرأة والسلام والإنسانية من أجل دعم الشبكات النسائية المحلية والمشاركة في منع نشوب النزاع وبناء السلام في العراق، في جملة أمور، ومؤخرا في أوغندا.

ثانيا، إن النمسا تعتبر دور المجتمع المدني بالغ الأهمية في التنفيذ الكامل لخطة المرأة والسلام والأمن، بوصفها جهات فاعلة في الميدان وكمراقبين للتنفيذ الشامل للخطة في مجلس الأمن. في هذا الصدد، وكجزء من سلسلة الفعاليات التي تسبق الذكرى السنوية العشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تعتر النمسا باستضافة المنتدى العالمي للمجتمع المدني بشأن المرأة والسلام والأمن في فيينا في أوائل عام ٢٠٢٠.

أخيرا، تسعى النمسا إلى زيادة عدد النمساويات النظاميات في عمليات السلام، وسنعمل أيضا على تعزيز المنظور الجنساني بين جميع الأفراد الذين تم نشرهم. وقمنا بنشر مستشارين للشؤون الجنسانية في عمليات السلام للمنظمات الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وكذلك في عمليات الأمم المتحدة الأخرى لحفظ السلام. وستواصل النمسا نشر خبراء مؤهلين في هذا المجال المهم في المستقبل.

وأكثر من أي وقت مضى، نحن مقتنعون بأن النساء عوامل تغيير من أجل السلم والأمن الدوليين. وإذ نتطلع إلى الذكرى السنوية العشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ينبغي أن نتابع تعهداتنا بنشاط من أجل المضي قدما في تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن من خلال جهد جماعي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل

مصر.

السيد إدريس (مصر): أود في البداية أن أتقدم بالشكر لجنوب أفريقيا على عقد هذه الجلسة الهامة وإتاحة الفرصة

السيدة آل ثاني: بداية أود أن أتقدم إليكم بالتهنئة على عقدكم هذه المناقشة المهمة. على الرغم من الإنجازات التي حققها المجتمع الدولي في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، فإن الإحصائيات والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2019/800) المعروض تشير، وللأسف، إلى أنه ما زال هناك فجوة كبيرة في تحقيق الأهداف وحاجة ملحة إلى تكثيف الجهود الدولية من أجل التصدي لكافة التحديات التي تعترض المشاركة المحدية للمرأة في أنشطة السلام والأمن.

دأبت دولة قطر منذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، على دعم تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن على كافة المستويات، حيث قامت الدولة، تماشياً مع سياستها بدعم كافة الجهود الرامية لتحقيق السلام، بالمساهمة في دعم الدراسة العالمية حول حالة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) التي خلصت إلى أن إشراك المرأة في عمليات السلام له آثار إيجابية ومستدامة على تعزيز السلام واستدامته ومنع نشوب النزاعات.

وأود في هذا السياق على أؤكد على أهمية بذل المزيد من الجهود لمتابعة تنفيذ توصيات هذه الدراسة الهامة إلى جانب كافة القرارات المتعلقة بخطة المرأة والسلام والأمن، والتي من شأنها أن تسهم بشكل مباشر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ومع قرب حلول ذكرى مرور ٢٠ عاماً على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فإن هذه الذكرى تعتبر فرصة هامة لتعبئة العمل العالمي من أجل تنفيذ جميع جوانب الإطار المعياري الواسع النطاق بشأن المرأة والسلام والأمن. ومن المهم أيضاً في هذه المناسبة أن يتم توحيد الجهود المبذولة في سياق تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن، وخطة الشباب والسلام والأمن التي اعتمدت في قرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، الذي أشار لأول مرة إلى المساهمات الحيوية للشباب في استدامة السلام.

واتصالاً بما تقدم، وتفعيلاً للبعد الوقائي، يقدم مركز القاهرة الدولي لتسوية النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام دورات تدريبية للعناصر العسكرية والشرطية من المصريين والعرب والدول الأفريقية المشاركين ضمن قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وذلك بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، حيث تمت تلك الدورات بالمعلومات والتدريب اللازم للتعامل مع حالات الاستغلال والتعدي الجنسي في مناطق النزاع، وتُعرف المشاركين بالأبعاد المختلفة المتعلقة بخطة المرأة والسلام والأمن.

وقد وضعت مصر تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن كإحدى أولويات رئاستها الحالية للاتحاد الأفريقي، حيث تهدف إلى تدشين برنامج لتعزيز قدرات الدول الأفريقية الشقيقة من خلال التعاون مع المنظمات الأفريقية ذات الصلة، ومنها شبكة الوسيطات الأفريقيات، كما تتعاون مصر مع الدول العربية والمنظمات الإقليمية ذات الصلة، بما في ذلك جامعة الدول العربية، لبناء القدرات في مجال تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن، والعمل على إطلاق المجموعة العربية للوسيطات، وذلك تحقيقاً لتكامل الجهود في هذا الصدد على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

ختاماً، تؤكد مصر عزمها على مواصلة العمل الجاد والدؤوب من أجل تمكين المرأة على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، انطلاقاً من إيمانها بدور المرأة القوي والفعال والضروري في عملية التحول والبناء نحو تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة. وفي الختام، أجدد لكم الشكر، سيدي الرئيس، وأشكر جنوب أفريقيا على عقد هذه الجلسة وإتاحة الفرصة للتحدث أمامها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة

قطر.

وختاماً، وأكد على التزام دولة قطر بمواصلة التعاون مع كافة الجهات المعنية بخطة المرأة والسلام والأمن على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، وتقديم الدعم اللازم لضمان تنفيذها على أرض الواقع وبما يسهم في إحلال السلام والأمن المستدامين في كافة أنحاء العالم.

الرئيسة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ناميبيا.

السيد غيرتز (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية): تتوجه ناميبيا بخالص الشكر لكم، سيدي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة المهمة اليوم. ويشجعنا، كما هو الحال دائماً، التأيد الساحق لهذه المناقشة المفتوحة. ونرحب أيضاً باتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٤٩٣ (٢٠١٩) بالإجماع، وهو القرار العاشر المتعلق بالمرأة والسلام والأمن.

نحن نقرب بسرعة من الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). إن التحول التاريخي في العقلية تجاه الاعتراف في نهاية المطاف بالدور الهائل والبناء الذي يمكن أن تضطلع به المرأة على الصعيد العالمي في السعي المهم إلى تحقيق السلام والأمن، يضعنا على مسار عظيم لبعث الأمل وإحراز التقدم. ولكن كنا نقدر أننا أحرزنا بعض التقدم على مدى السنوات الـ ١٩ الماضية، فإن ناميبيا، بصفتها من بدأت عملية اتخاذ القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تلاحظ مع شعور بالخيبة الأمل أنه لا يوجد إلا عدد قليل جداً من حفظة السلام من النساء في عالم اليوم. ففي الوقت الراهن لا تمثل النساء سوى ٤,٢ في المائة من الأفراد العسكريين في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولدى ناميبيا حفظة سلام من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المنتشرين في ثلاث بعثات هي: قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

ومن أجل توحيد الجهود وتحقيق الربط بين القرارين على أرض الواقع، فإن دولة قطر، وبمناسبة مرور ٢٠ عاماً على اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وخمس سنوات على اعتماد قرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، و ٢٥ عاماً على اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين، ستقوم دولة قطر باستضافة المؤتمر الدولي الثاني حول مشاركة الشباب في مسارات السلام الذي سيركز على مشاركة الشباب في عمليات السلام، سواء من خلال موضوع المؤتمر وحلقات النقاش، أو من خلال مراعاة المساواة بين الجنسين في كافة مراحل الإعداد للمؤتمر وتنفيذه ومتابعة مخرجاته.

ونحن نعمل حالياً وبالتعاون مع مكتب مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب على التحضير لهذا المؤتمر بشكل يضمن مساهمته الفعالة في التنفيذ الفعلي لقراري مجلس الأمن على أرض الواقع. ويأتي انعقاد المؤتمر في إطار مواصلة الجهود التي بذلت في المؤتمر الدولي الأول حول مشاركة الشباب في مسارات السلام، الذي شاركت دولة قطر مع كل من فنلندا وكولومبيا في عقده في شهر آذار/مارس ٢٠١٩.

تحرص دولة قطر على ترجمة التزامها بتعزيز دور المرأة في صنع السلام إلى إجراءات عملية. ومن هذا المنطلق، فإن دولة قطر، في معرض ما تقوم به من دور هام في رعاية الحوار الأفغاني لتحقيق السلام والاستقرار، حرصت على إشراك المرأة الأفغانية في محادثات السلام الأفغانية.

وفي هذا الصدد، أود التنويه بأن مؤتمر السلام الأفغاني الذي عقد بنجاح في الدوحة في شهر تموز/يوليه الماضي برعاية مشتركة من قبل دولة قطر وجمهورية ألمانيا الاتحادية، قد شهد مشاركة متميزة من قبل النساء الأفغانيات، وفي مختلف المجموعات المشاركة في المؤتمر، سواء الحكومة أو المجلس الأعلى للسلام أو المجتمع المدني أو الشباب.

والسلام والأمن في أفريقيا. ونؤمن بقوة أن الرصد والإبلاغ والمساءلة هي أدوات مهمة لضمان التنفيذ الفعال لخطة المرأة والسلام والأمن بعد عام ٢٠٢٠.

وفي نيسان/أبريل، نظمت ناميبيا الاجتماع الثالث لشبكة مراكز التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن. وتتيح الشبكة تنسيق أوثق فيما بين الدول الأعضاء وتسهّل المشاركة السنوية وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة. وناقش المشاركون في الاجتماع أهمية وجود أصوات شابة في هذه الخطة، وكيفية تحويل نقاط التقاء خطة المرأة والسلام والأمن مع نزع السلاح إلى إجراءات عمل وطنية على الصعيد المحلي والوطنية والإقليمية. وشدد الاجتماع على أن الوصول إلى المعلومات وشبكات الشباب واستخدام التكنولوجيا، بما في ذلك وسائط التواصل الاجتماعي، يمكنها أن تؤدي دورا بالغ الأهمية في تعزيز ودعم المشاركة النشطة للمرأة والشباب في السلام والأمن الدوليين. وهناك حاليا ٨٥ بلدا عضوا في الشبكة، ونشجع بقوة جميع البلدان على الانضمام إليها. ونتطلع إلى تسليم رئاسة الشبكة إلى كندا وأوروغواي في العام المقبل.

وسيحتفل المجتمع الدولي في العام القادم بالذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين وبالذكري السنوية العشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وينبغي أن يكون ذلك فرصة للدول الأعضاء من أجل تحديد و/أو تحديد الالتزامات التي تم التعهد بها للتأكد من أن المرأة ممثلة تمثيلا كافيا في مسائل السلام والأمن. وفي هذا الصدد، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأكرر تأكيد اعتزام ناميبيا إنشاء مركز دولي معني بتحقيق المرأة للسلام في ويندهوك. ونتشاور بجد مع مختلف أصحاب المصلحة والشركاء في إنشاء هذا المركز، ونحن عازمون على بدء أعماله في عام ٢٠٢٠ كجزء من التزامنا. ونتطلع إلى الترحيب بالجميع في المركز وإلى الاستماع إلى التزامات الدول الأعضاء الأخرى في عام ٢٠٢٠.

ويسعدني أن أبلغكم بأن لدى ناميبيا ضابطات شرطة منتشرات في البعثات الثلاث جميعا.

وثمة مسألة هامة أخرى لا بد من معالجتها وهي زيادة إشراك المرأة في منع نشوب النزاعات وعمليات السلام والوساطة. ونرحب بتشكيل شبكات الوساطة من النساء، لا سيما شبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة، التي تعمل بوصفها ردا مباشرا على العقبات الحالية التي تعترض المشاركة والتأثير الحقيقيين للمرأة في جميع جوانب عمليات السلام.

ولا تزال المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا في منتديات تحديد الأسلحة ونزع السلاح، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2019/800). ففي عام ٢٠١٧، لم تمثل النساء سوى ربع المشاركين في الاجتماعات المتعددة الأطراف لنزع السلاح في الأمم المتحدة. وثمة حاجة مُلحة إلى إدماج خطة المرأة والسلام والأمن في مجال نزع السلاح.

وحتى أيلول/سبتمبر، اعتمد ونفذ ٨٢ بلدا خطط عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن. وتوفر هذه الخطط أداة قيمة تنفذ الدول من خلالها التزاماتها المتعلقة بخطة المرأة والسلام والأمن وتفصّل إجراءاتها والتزاماتها المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن التي بلغ عددها الآن ١٠ قرارات. وقد أطلقت ناميبيا خطة عملها الوطنية الأولى في وقت سابق من هذا العام. وخطتنا استشرافية وتدمج القضايا والاتجاهات الناشئة والأخطار التي تهدد السلام والأمن، مثل تغير المناخ، وأمن الفضاء الإلكتروني والاتجار بالأشخاص، مع النظر في كيفية تأثير تلك المسائل على خطة المرأة والسلام والأمن عموما.

كما يجب على المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية اتخاذ تدابير لضمان تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن على هذين المستويين. وترحب ناميبيا بإطلاق إطار الاتحاد الأفريقي القاري القائم على النتائج للرصد والإبلاغ بشأن تنفيذ برنامج المرأة

على النساء والفتيات، أمر ذو أهمية بالغة في أي جهود لمنع نشوب النزاعات.

ولا يزال نقص التمويل المدرج في الميزانية يشكل تحدياً رئيسياً لتنفيذ خطط العمل الوطنية. يبيّن تقييمنا أن أكثر من ٨٠ في المائة من خطط العمل الوطنية الحالية لا يتضمن أي إشارة أو الحد الأدنى من الإشارات فيما يتعلق بالكيفية التي يمكن بها تمويل تنفيذ خطط العمل.

وفي عام ٢٠٢٠، ستنظم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا سلسلة من المناسبات لتوفير منابر لممثلي الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات الدولية الشريكة لنا لمناقشة النتائج والتوصيات الواردة في دراستنا وتطوير سبل المضي قدماً في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. إن المنظمات الإقليمية في وضع مناسب لدعم تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على المستوى الوطني من أجل التنسيق ووضع الخطط وتنفيذ المبادرات التي تدعم العمل على الصعيد الوطني.

وأود أن أدلي ببعض الكلمات الموجزة بشأن مبادرات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي توفر البيانات والأدوات وبناء القدرات في هذا الميدان. إن الدراسة الاستقصائية التي تقودها المنظمة بشأن رفاه وسلامة المرأة في جنوب شرق أوروبا وأوروبا الشرقية تُبين السبل التي يمكن للمنظمات الإقليمية أن تُساعد بها على تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وإتاحة البيانات عن انتشار العنف ضد المرأة وأتماطه، تساعد الدراسة الاستقصائية على تسليط الضوء على الحاجة إلى التصدي للعنف ومنع وقوعه. وهذا بدوره يمكن أن يساعد الدول على تعزيز التدابير لمكافحة العنف ضد المرأة.

وستُطلق المنظمة في كانون الأول/ديسمبر مجموعة من الأدوات المتعلقة بإشراك المرأة في عمليات السلام الفعالة التي من شأنها أن تكمل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات لمعالجة المستوى المنخفض بشكل غير مقبول لمشاركة

الرئيسية (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة داريسورين.

السيدة داريسورين (تكلمت بالإنكليزية): يسعدني أن أكون هنا اليوم للتحدث إلى المجلس بشأن الأعمال التحضيرية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بمناسبة اقتراب الذكرى العشرين لاعتماد الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

إننا في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بوصفها أكبر منظمة أمنية إقليمية في العالم ولها سجل طويل في مجال منع نشوب النزاعات وإدارتها، نرى في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن عنصراً أساسياً في مجموعة أدواتنا الخاصة بالنزاعات. إن الدراسة التي أجرتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في منطقة المنظمة سوف تنشر في أوائل العام المقبل. وأود أن أسلط الضوء على بعض ما خلصت إليه.

وأود أن أبدأ بوضع خطط عمل وطنية في منطقتنا. اتباعاً للاتجاه العالمي، ما فتئ عدد خطط العمل الوطنية في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا يزداد باطراد خلال السنوات الخمس الماضية. لقد باتت أكثر من ٦٠ في المائة من الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لديها الآن خطة عمل وطنية. وتواصل هذه الخطط تحديد مشاركة المرأة في السلام والأمن على أنها من الأولويات الرئيسية. ونرى اتجاهًا تستحيب فيه خطط العمل الوطنية التي وضعت مؤخراً للتوصيات المقدمة في دراسة بعنوان "منع النزاع وتحويل العدالة وضمان السلام: دراسة عالمية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)"، والتي دعت إلى إيلاء منع نشوب النزاعات مزيداً من الاهتمام.

ومن الضروري أن تُقرّ خطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بأن معالجة الأسباب الجذرية الكامنة الأكثر عمقاً للنزاع، مثل أوجه عدم المساواة الهيكلية السائدة، التي تؤثر بصفة خاصة

الجنسانية في عمل دوائر الحدود. وقد أجريت حلقة عمل تدريبية بشأن الجوانب الجنسانية لإدارة الحدود بالاشتراك مع ضباط إنفاذ القانون التركمان والأفغان. ونتطلع إلى مواصلة العمل مع شركائنا في الحكومات والمجتمع المدني لتطوير سبل التصدي للتحديات المتبقية في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يزال هناك عدد من المتكلمين المدرجين في قائمة هذه الجلسة. وأعتزم تعليق الجلسة الآن، على أن تُستأنف في موعد يعلن عنه خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، تحت رئاسة المملكة المتحدة.

وباسم المجلس، أود أن أشكر المترجمين الشفويين ومسؤولي المعلومات والدعاية والمهندسين وضباط الأمن على التبرع بما مجموعه ٢٣ دقيقة للنهوض بقضية المرأة والسلام والأمن.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.

المرأة في صنع القرار على طاولات السلام. كما تقدّم المنظمة أيضاً دورات محددة لبناء القدرات مكيفة حسب الاحتياجات للجهات الأمنية الفاعلة في الدول المشاركة لدينا. إن مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا قد دعم القوات المسلحة الأوكرانية في وضع مجموعة من التوصيات الموجهة إلى القادة العسكريين. وهي تهدف إلى مساعدتهم في الجهود الرامية إلى تعزيز ثقافة مؤسسية تراعي الاعتبارات الجنسانية وتتناول التمييز والتحرش والإيذاء. وعلاوة على ذلك، قدمنا توصيات بشأن التدابير التي يمكن استخدامها للمساعدة على منع العنف الجنساني في أسر أفراد القوة المسلحة.

وفي آسيا الوسطى، قدّمت المنظمة الدعم الطويل الأجل لدوائر وإدارات الحدود في تركمانستان وطاجيكستان، بما في ذلك بناء المهارات والمعرفة بشأن كيفية مراعاة الاعتبارات